الباب الثاني
إدارة الأخطار والتأمين
Risk Management

الفصل الثالث: مفهوم وسياسات إدارة الأخطار
الفصل الرابع: الأخطار الطبيعية والتأمين
الفصل الخامس: التأمين وأخطار الأشخاص
والممتلكات والمسئولية

الفصل الثالث مفهوم وسياسات إدارة الأخطار

المبحث الأول: ماهية إدارة الخطر
المبحث الثاني: سياسات ومراحل إدارة الأخطار
والإختيار بينها

تمهيد:

تقوم إدارة الأخطار على إدراكنا لوجودها وتعرضنا لها - كأفراد وكمشروعات وكدول - على مستوى الأشخاص وعلى مستوى الممتلكات وعلى مستوى مسؤولياتنا تجاه الغير.. وهكذا فإن الأخطار تصاحب كافة أوجه الحياة والنشاط اليومي، وهكذا فإنه إذا ما كان الخطر محتمل الحدوث على مستوى الفرد أو المشروع فإنه مؤكد الحدوث على مستوى المجموع.

ومن هنا نفهم كيف يشترط في الخطر القابل للتأمين من الناحية القانونية ألا يكون مؤكد الحدوث (لاحظ أن الإحتمال قد ينصب على تاريخ تحقق الخطر كما في خطر الوفاة) وفي ذات الوقت يتعين ألا يكون الخطر مستحيل الحدوث.

وطالما أدركنا حقيقة وجود الأخطار فإن علينا أن نستخدم كافة الوسائل والتدابير للتعرف عليها ومن ثم إستخلاص أفضل السبل للتحكم فيها (يستخدم اللفظ هنا بمعنى الخسائر) والسعى نحو تخفيض معدلات تكرارها وشدتها إلى أدنى مستوى ممكن، وبأكثر السبل المتاحة فعالية، وأقلها تكلفة The Most Cost Effective Manner ويأتى بعد ذلك تخفيض الخطر ونقله للغير.

المبحث الأول ماهية إدارة الخطر What is Risk Management?

تعتبر إدارة الخطر أسلوباً إدارياً ذو طابع فني متخصص لتمكين المشروعات من مواجهة الأخطار البحتة المعرضة لها (دون أخطار المضاربات التي يمكن أن تنشأ عنها مكاسب أو خسائر) ذلك أن تحقق الأخطار البحتة لا يمكن أن يكون مصدراً للربح بإعتباره حالة الخسارة أو عدم الخسارة .a loss or no-loss situation

وترجع أهمية التعامل مع الأخطار إلى كونها واقعا ملموسا في حضارتنا our culture لا يمكن استبعادها وكأنها مجرد مصادفات خارجة عن المسار الطبيعي للأمور. بل يتعين النظر إليها - رغم كونها احتمالية - بإعتبارها أمرا واقعا reality.

وقد رأينا في الفصل الثاني كيف يبدأ التعامل مع الأخطار من خلال تحليلها Risk analysis ونعني بذلك التعرف عليها وعلى مسبباتها سواء بإعتبارها الأشخاص والممتلكات المعرضة للخسارة أو بإعتبارها الحوادث المحتملة التي تحيط بأوجه النشاط الحياتية والتي يؤدي تحققها إلى خسارة مالية للأشخاص أو الممتلكات وتحليل الأخطار يمتد إلى قياسها وتقييم الخسائر الناشئة عنها.

وقد تطورت إدارة الأخطار في الولايات المتحدة الأمريكية لتمكين المشروعات من مواجهة آثار التعرض المتزايد للأخطار الناجمة عن التطور الصناعي والعلمي ومظاهره المتعددة المتمثلة في الميكنة، وإستخدامات الكمبيوتر (الحاسب الآلي)، والصناعات المتكاملة ذات رؤوس الأموال الضخمة، والإستخدام المتزايد للمنتجات المركبة والمعقدة.

ونبادر إلى إيضاح أن إدارة الأخطار ليست مرادفاً " للتأمين"، ومن ناحية أخرى فلا تمتد إدارة الأخطار إلى جميع الأخطار التي تتعرض لها وتهدف لإستخلاص خطة عملية لإدارة الخطر من حيث التعرف على المخاطر التي يتعرض لها المشروع، وعلى الموارد والإمكانات والمهام المتاحة لدى المشروعات وخارجها، وذلك من أجل تحقيق إدارة إقتصادية مثلى لتلك الأخطار.

ومن هنا تمتد إدارة الأخطار إلى مجالات واسعة فى الصناعة بدءاً من المشروعات الصغيرة إلى المشروعات الكبيرة وتعمل على نطاق العالم كله مهتمة بإدارة الأخطار البحتة، (دون أخطار المضاربات non-speculative التي يمكن أن تؤدي إلى مكاسب أو خسائر) التي تتعرض لها كل من الأصول، والدخل، والعاملون، فى مشروع ما.

وتتمثل إدارة الخطر فى الوسائل والأساليب التي تضعها المنشأة لمنع وقوع الخطر أو الحد من قيمة الخسارة الناتجة بأقل التكاليف الممكنة وبذلك فإن إدارة الخطر تتمثل فى الآتى: -

١ - إن هدف إدارة الخطر هو إما منع الخطر كلية أو تقليل فرص وقوعه أو التخفيض من حدة الخسارة الناتجة من تحقيق الخطر.
٢ - إن إدارة الخطر يجب أن تحقق أقصى أمان ممكن بأقل التكاليف الممكنة.

٣ - إن إدارة الخطر هى مجموعة الوسائل والأساليب المناسبة للتفاعل مع الخطر وهذا يتطلب من الباحثين على إدارة الخطر إكتشاف الخطر وتحليله وقياسه ثم إختيار السياسة المناسبة لإدارته.

وتهتم إدارة الخطر بالآتى: -
أ - دراسة الأخطار المعرض لها المشروع دراسة تحليلية بغرض إكتشاف وتحديد مصادرها وتحليلها.
ب - الدراسة الكمية للخسائر المحتملة بحيث يكون لدى المشروع تقدير نقدي دقيق لهذه الخسائر.
ج - تحديد الطرق المناسبة لمواجهة الأخطار المتوقعة بحيث تكون الطريقة المطبقة أفضل الطرق الممكنة وأقلها تكلفة.

وبعبارات أخرى تهتم إدارة الخطر باستخلاص وسائل محدودة للتحكم في الخطر Risk control والحد من عدد مرات حدوثه والتقليل ما أمكن من الخسائر التي تترتب على تحقق حوادثه.

وهكذا فإن الهدف الأخير لإدارة الخطر هو الحد من آثاره التي تهدد نشاط الأفراد والجماعات وتؤدي إلى فقد رؤوس الأموال والدخول.

ويتم التحكم في الخطر عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد عن طريق تقدير ناتج تحقق الظواهر الطبيعية والعامّة مقدما، ثم تقدير وسائل تفي بمجابهة الخسائر المتوقعة من خلال وضع سياسة مثلى ذات أهداف محددة لمجابهة تلك الخسائر والحد منها بأقل تكلفة ممكنة في حدود الظروف والملابسات المحيطة بالخطر من ناحية وبالقائم بإدارة الخطر والذي يطلق عليه عادة مدير الأخطار Risk manager من ناحية أخرى.

المبحث الثاني سياسات ومراحل إدارة الأخطار والإختيار بينها Policies of Risk Management and Choice of actions

إذا ما تعرفنا على الأخطار وأمكننا إستخلاص مسبباتها وقياسها أو تقييمها فإننا نكون قد تهيأنا لإتخاذ القرار المناسب للتعامل مع تلك الأخطار (عملية تحليل الأخطار يتعين أن تتم دورياً Performed Periodically حيث تقوم على متغيرات سواء فى مجال التحليل ذاته والأخطار ومسبباتها أو فى مجال التحليل التقييمى).

وتتعدد أساليب أو سياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التى تحيط به. ويصعب وضع سياسة مثلى لإدارة خطر بعينه يمكن تطبيقها فى جميع الحالات بدون إستثناء. فهناك من عوامل البيئة المحيطة بالخطر وبمتمخذ القرار والقائم على إدارة الخطر ما يستدعى تعدد السياسات التى تتخذ لإدارة الخطر مهما تشابهت أوصافه أو ظروفه.

كما يصعب تجميع السياسات التى يمكن إستخدامها فى إدارة الأخطار وذلك لتعددتها وإختلاطها مع بعضها البعض، ولكن يسهل وضع هذه السياسات فى مجموعات تشتمل كل مجموعة منها على السياسات المتشابهة. وبالرغم من ذلك فإنه لابد من الإشارة إلى أن سياسات إدارة الخطر تتطور وتتغير وتتجدد من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر.

ومن الواضح أن الإهتمام بالخطر وتحليله والبحث عن سياسة مثلى لإدارته يبدأ عندما يقرر الفرد إتخاذ النشاط الذى يحمل فى طياته إحتتمالات الخطر.

وعلى هذا الأساس تستبعد من سياسات إدارة الأخطار ما يسمى تجاوزاً بسياسة تجنب الخطر Risk Avoidance بمعنى إتخاذ القرار السالب أبايقاف النشاط كلية. فسياسة تجنب الخطر هذه ليست إحدى سياسات إدارة الخطر، بل هى قرار سالب أى عدم إتخاذ القرار الذى يودى إلى وجود الخطر، ولذلك يمكن أن يطلق عليها مجازاً سياسة عدم إدارة الخطر.

وعلى الإنسان الموازنة بين المزايا التي يحصل عليها من مزاولته
فعل أو نشاط ما (معنويا وماديا) وبين الأضرار والخسائر التي يتعرض
عليها عند مزاولته لذلك الفعل أو النشاط.

وهكذا فقد يشعر المدخن بمتعة في التدخين في المدى القصير
ولكن يجب إدراك أن التدخين يعنى إحتتمالات أضرار صحية جسيمة
وبالتالى يتعين تجنبه أو التوقف عنه حسب الأحوال.

وبالمثل فإن البعض يخشى السفر بالطائرة تجنباً لحوادث
الطائرات.

وعلى أى حال فإنه قد لا يكون متاحاً أمامنا تجنب النشاط أو الفعل
وقد تستحيل الحياة أو تكون صعبة إذا ما حاولنا تجنب كافة أوجه
النشاط لما تحمله فى طياتها من أخطار.

وفضلاً عن ذلك فإن هناك من الأخطار ما يتحقق مهما حاولنا
تجنبها فالوفاه مثلاً حقيقة مؤكده الإحتتمال وارد فقط بالنسبة لتاريخ
تحققها.

أما سياسات إدارة الخطر فهى تلك الأساليب العلمية التى يتقرر
إتباعها بعد دراسة وتحليل القرارات وما ينتج عنها من أخطار وبعد أن
يتأكد متخذ القرار من مقدرته على ممارسة تلك القرارات وهذه الأخطار.
ويمكن تقسيم سياسات إدارة الخطر على النحو التالى:

أولاً: سياسة إفتراض الخطر أى قبول الخطر والإحتفاظ به
Risk Assumption or Retention

طالما لا يمكن عادة تجنب الخطر فإننا نبدأ فى تدبره ودراسة
إمكانية قبوله (البعض يقبل الخطر جهلاً به أو بالإلتزامات المعرضين لها
ومن هنا لا يعتبر قبولهم للخطر تدبيراً مدروساً) أى تحمل الخسائر
الناشئة عن تحققه ونكون بالتالى بصدد تأمين ذاتى Self insurance.

وقد يكون قبول الخطر تدبير مناسب حيث يكون الضرر محدود
يمكن تحمله دون أن يسبب ذلك مشاكل مالىة وجميعنا نمارس ذلك إذ
يمكننا تحمل الخسارة الناشئة عن فقد أو ضياع أو تلف ساعات اليد وما

نستخدمه من أقلام وخلافه... وهناك من يرى قبول الخطر مع تكوين إحتياطات ومخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة وهو أمر قد تعوزه الحكمة.

ذلك أن تراكم الإحتياطات الكافية قد يتم على مدار عدة سنوات يقع الخطر قبل إكتمالها وقد تكون الخسارة الناشئة عن تحققه من الشدة حيث يصعب مواجهتها دون مشاكل.

ولا يعتبر التأمين الذاتى والأمر كذلك تدبير إقتصادي سليم للتعامل مع الخطر.

يقصد بسياسة إفتراض الخطر قبول الخطر وما يترتب على تحققه من خسائر وتحمل جميع الأعباء المترتبة على ذلك. وتعتمد هذه السياسة على فلسفة إنعزالية تقرر أن على كل فرد أن يتحمل نتيجة قراراته بنفسه وبدون إشراك غيره فى تلك النتائج. وتستعمل سياسة إفتراض الخطر قسرا فى بعض الأحيان - كما يحدث بالنسبة للأخطار المعنوية وأخطار المقامرة - وطواعية فى بعض الأحيان الأخرى وخاصة فى حالة ما إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم أو محتملة.

وإذا ما إتفقنا - فى مجال سياسات إدارة الأخطار - إلى أن ما يسمى بتجنب الخطر Risk Avoidance لا يعتبر من السياسات أو التدابير الإيجابية للتعامل مع الأخطار إذ يتمثل فى الهروب من الخطر من خلال عدم مزاولة أى نشاط يحتمل وقوعه فى دائرة الخطر وهو أمر غير منطقي فلا يتصور مثلا أن هناك من ينادى بتجنب خطر السيول من خلال عدم إقامة أية منشآت فى مناطقها العديد بأحاء الجمهورية وهجرة الأماكن المعرضة للخطر فلا نزرعها ولا تراول بها أى نشاط بل لا نقيم فيها أصلا.

فإننا نبادر إلى ملاحظة أن ما يسمى بسياسة إفتراض الخطر Risk Assumption لا يتعامل مع الخطر ولا تؤثر فيه أو فى الخسائر الناشئة عن تحقيقه (ما لم يتم ذلك من خلال أساليب الوقاية والتحكم وهذه تصاحب كافة سياسات إدارة الأخطار)... فضلا عن ذلك فإن سياسة إفتراض الخطر ترتبط بالأخطار ذات الخسائر الضئيلة التى يمكن تحملها دون إرهاق.. أو الأخطار غير الإقتصادية والطبيعية التى لا يمكن

التعامل معها بأية سياسة من سياسات إدارة الأخطار، وهكذا فإنه سواء كان إفتراض الخطر وفقا لتخطيط مسبق (Planned) (يتمثل في تكوين الإحتياطيات أو المخصصات Reserves) أو بدون تخطيط (Unplanned) فإنها لا تعتبر من سياسات إدارة الأخطار الطبيعية التي تنشأ عنها خسائر جسيمة ترتقى إلى مستوى الكوارث كما هو الحال بالنسبة لخطرى السيول والزلازل ولا ينفى هذا أهمية سياسة إفتراض الخطر.

ثانيا: سياسة الوقاية والمنع Loss Prevention:

وهذه تستعمل عادة كسياسة مساعدة ضمن أية سياسة أخرى متبعة في إدارة الخطر.

والأساليب المستعملة للوقاية ومنع الخسارة متعددة ولها تأثيرها في أكثر من ناحية من نواحي الخطر وعوامله ونتاجه. فبعض تلك الأساليب توجه وجهة خاصة لتقلل من إحتمال وقوع الحادث كما هو الحال بالنسبة لمانعات الصواعق مثلا. وبعضها يوجه وجهة أخرى لتقلل من حجم الخسارة المحتملة كما هو الحال بالنسبة للرشاشات التلقائية Sprinklers التي تركيب في مخازن البضاعة السريعة الإشتعال والتي توقف الحريق أو تحد من إمتداده من مكان إلى آخر فتقلل من خسائره. والبعض الآخر يخدم الغرضين معا من تخفيض إحتمال وقوع الحادث وتخفيض قيمة الخسارة المحتملة مثل وضع مانعات الصواعق في أعلى مكان بالمخازن مع تزويدها بالرشاشات التلقائية. فالأسلوب الأول يخفض من تكرار حادث الحريق الناتج عن الصواعق، والأسلوب الثاني يقلل من الخسارة المادية التي تصيب المخزن والمخزون إذا ما تحقق الحريق فعلا بالرغم من الإحتياطيات المعمولة عن طريق مانعات الصواعق.

وهكذا فإن سياسة الوقاية والمنع تمتد إلى التحكم في قيمة الخسارة Loss Control وتتنزىد أهمية تلك السياسة في حالة إتباع سياسة إفتراض الخطر بدون خطة سابقة إذ أنه يترتب على إتباع السياسة الأخيرة تحمل الفرد أو المشروع بقيمة الخسارة التي تنشأ عن تحقق الحوادث، فيفضل دائما أن تكون هناك وسيلة للتحكم في قيمة الخسارة حتى لا تقع كبيرة لدرجة لا يمكن تحملها. كما أن سياسة الوقاية والتحكم في قيمة الخسارة ذات فائدة كبرى أيضا في حالة إتباع

سياسة إفتراض الخطر حسب خطة موضوعة، إذ أنه كلما نقص احتمال حدوث الحادث وكلما قل حجم الخسائر كلما كان الإحتياطي السابق عمله كافيا وربما كان أكثر من الكفاية مما يترتب عليه مكسب للفرد أو المشروع.

وتتمثل تكلفة سياسة الوقاية والتحكم في قيمة الخسارة في تكاليف وسائل الوقاية والتحكم من تركيبات هندسية وفنية وتكاليف التشغيل والمراقبة.

وهناك من الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية ما يستدعي ضرورة الإهتمام بتطوير وسائل الوقاية والمنع بالنسبة للحوادث والتحكم في قيمتها. وقد إهتمت الدول المتقدمة باستخدام وسائل الوقاية والمنع وخاصة من ناحية إنشاء شبكات متكاملة من وحدات إطفاء الحريق ومعدات منع الصواعق وإستكشاف أماكن البراكين والزلازل. كما إهتمت المشروعات الصناعية والتجارية ومشروعات الخدمات بمثل هذه الوسائل وخاصة المتعلقة منها بالعاملين لديها والمحافظة على حياتهم وأجسامهم، فأنشأت إدارات خاصة بالأمن الصناعي لهذا الغرض. وكثيرا ما تشترك الدولة مع الجماعات والمشروعات والأفراد في الإنفاق على وسائل الوقاية والمنع والتحكم في الخسارة وذلك تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع ولأعضائه لمجابهة الخسائر المتوقعة على النحو التالي:

١- تصلح سياسة إفتراض الخطر بدون تخطيط سابق والتي يطلق عليها Unplanned Risk Assumption في حالة القرارات المتعلقة بالأخطار غير الإقتصادية أو المعنوية بل تكون هي السياسة الوحيدة التي يمكن إتباعها.

فالخوف على حياة صديق عزيز أو طفل رضيع يعتبر خطرا غير إقتصادي إذا لم يكن لمتخذ القرار مصلحة مادية في حياة أي منهم. والخسارة التي تترتب على تحقق خطر الوفاة تكون هنا خسارة معنوية أي في صورة حزن وقنوط.

كما تصلح هذه السياسة أيضا في إدارة الأخطار التي يكون ناتج تحقق حوادثها خسارة إقتصادية صغيرة من ناحية وغير متكررة من

ناحية أخرى. مثال ذلك الخسارة التي تنتج للمباني من هطول الأمطار في مصر وما يستدعيه ذلك من طلاء المنزل.

وتصلح هذه السياسة أخيرا في حالة كون تحقق الظواهر الطبيعية أو العامة غير متوقع أصلا. مثال ذلك عدم التخطيط للخسارة الناتجة عن الفيضانات في بلاد ليس بها أنهار ولا تسقط بها أمطار، أو عن الحريق في مكان لا تستعمل فيه النيران ولا الكهرباء ولا أية مواد مشتعلة، أو البراكين والزلازل في مناطق لا تعرف مثل هذه الظواهر الطبيعية.

ومن المزايا الرئيسية في إتباع سياسة إفتراض الخطر بدون تخطيط سابق عدم إنفاق أية تكاليف أو حجز أية أموال أو حتى مجرد ضياع وقت المسئولين في التخطيط لسياسة ثابتة معينة.

٢- وسياسة إفتراض الخطر حسب خطة موضوعة والتي يطلق عليها Planned Risk Assumption تستعمل عادة لمجابهة عبء الأخطار الإقتصادية - وخاصة أخطار المضاربة منها - التي يترتب عن تحقق حوادثها خسائر متكررة يمكن حساب قيمتها مقدما وبدقة، وأهم الطرق المتبعة في تطبيق هذه السياسة تتمثل في تكوين إحتياطات لمجابهة الخسائر على النحو التالي:

(أ) تكوين إحتياطي عارض Contingency Reserve لمجابهة الخسارات المالية الناشئة عن أخطار وحوادث متداخلة يصعب فصل بعضها عن البعض ويصعب توقعها من حيث الزمن والقيمة. فمثل هذه الخسارات الطارئة وغير المحسوبة مقدما يكون لها الفرد أو المشروع إحتياطيا عارضا يودع فيه مبالغ دوريه يتم تقديرها في ضوء ما سبق إنفاقه أو تحمله في السنوات السابقة. ومهما قيل دقة الإحتياطي العارض إلا أن وجوده يقلل من الإعتماد على الإيراد لأداء الخسارة.

(ب) طريقة عمل إحتياطي خاص أو مخصص لمقابلة إحدى الخسارات المالية المتكررة والتي يسهل فرزها وتقدير قيمتها بدقة. مثال ذلك إحتياطي الديون المعدومة وإحتياطي إستهلاك الآلات والأدوات والمباني والأثاث. وعادة ما تكون قيمة مثل هذه الخسارات متوسطة وإحتمال تحققها معروف مقدما وليس من السهل دفع قيمتها أولا بأول

من إيراد الفرد أو المشروع دون تأثير على المركز المالى لهما وعلى درجة السيولة لديهما.

وتستثمر أموال الإحتياطيات فى إستثمارات مضمونة ذات درجة سيولة عالية لمجابهة الخسارة فى أى وقت تتحقق فيه الحوادث المعمول عنها الإحتياطى وبهذا يكون عائد تلك الإستثمارات منخفضا ويمثل الفرق بين عائد الإحتياطى المستثمر المنخفض وعائد المال العادى المرتفع تكلفة السياسة.

وهذه السياسة لا تؤثر فى الخطر ولا فى العوامل المكونة له، ولكن تأثيرها يظهر بوضوح على ناتجه من خسارة وطريقة التعويض عنها كلية أو جزئيا.

ثالثا: سياسة نقل أو تحويل الخطر Risk Transfer or Shifting:

يقصد بسياسة نقل الخطر التعاقد على أن يتحمل طرف آخر غير الطرف الذى يتخذ القرار الخسارات التى تنتج عن تحقق حوادث معينة فى نظير أن يقوم متخذ القرار بدفع أجر أو تكلفة الخطر إلى الطرف الأخر. ويترتب على عملية نقل عبء الخطر هذه أن يتخلص الفرد أو المشروع من ظاهرة عدم التأكد أو الخوف الذى يصاحب القرارات التى يتخذها أو على الأقل يتخلص من الجزء الذى لا يمكنه إفتراضه أو الإحتياط من خسارته.

وتختلف وسيلة نقل الخطر إختلافا تاما عن وسيلة إفتراض الخطر. ففي حالة إفتراض الخطر يكون الفرد أو المشروع عادة فى موقف يسمح له بمجابهة الخسارة المترتبة على تحقق الخطر، ولذلك يرسم سياسته على أساس تحمل هذه الخسارة سواء كان ذلك حسب خطة موضوعة أو بدون خطة أما فى حالة نقل الخطر فإن الفرد أو المشروع يجد أنه من الأفيد له ألا يتحمل ناتج الخطر من خسارة ولذلك يجد نفسه مستعدا لدفع تكلفة نقل عبء الخطر مقدما سواء تحقق الحادث ووقعت الخسارة أو لم يتحقق ولم تقع الخسارة.

وتتدخل سياسة نقل الخطر تدخلا كبيرا لتحديد من إتخاذ قرارات سلبية فى حياة الأفراد والمشروعات. فمن المعلوم أن القرارات التى

يترتب عليها درجات خطورة عالية يهرب عادة الأفراد من إتخاذها عن طريق تجنبها فإذا ما وجدوا أمامهم طرق مناسبة لنقل عبء الخطر بتكلفة معقولة، فإنهم يقبلون على إتخاذ قراراتهم بدون تردد أو خوف.

ويتم نقل الخطر من طرف إلى آخر عادة عن طريق تعاقد بينهما يترتب عليه تعهدات معينة بين صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف المنقول اليه الخطر الذي يتعهد هو الآخر بتحمل عبء الخسارة التي تحدث عند تحقق الحادث أو الحوادث المنصوص عليها في العقد.

وتهتم سياسة نقل الخطر بالأخطار الإقتصادية الطبيعية في معظم الأحوال وأخطار المضاربة - وخاصة أعمال التجارة والصناعة منها - في بعض الأحيان.

ومن أهم العقود التي يتم بمقتضاها نقل الخطر: -

١ - عقود التشييد Construction contract

يتم من خلال عقود تشييد المباني نقل عددا من الأخطار إلى مقاول التشييد وبهذا يتجنب صاحب المبنى الخسائر المالية التي يخشى تحققها نتيجة عملية التشييد مقابل قيامه بدفع تكاليف الخطر Cost of Risk إلى مقاول التشييد المنقول اليه الخطر Transferee والفرق بين تكاليف عقد التشييد العادي وتكاليف عقد التشييد المحمل بعبء الخطر- وهي دائما مرتفعة عن الأولى- تعتبر تكلفة الخطر المنقول لمقاول التشييد.

٢- عقود الإيجار Leases:

ومثال ذلك قيام صاحب السفينة عند تأجيرها بالنص في عقد الإيجار على مسؤولية المستأجر عن الحريق والغرق والتصادم وما إلى ذلك من حوادث لا دخل للمستأجر فيها أصلا مقابل تخفيض الأجر السنوي للسفينة بمقدار تكلفة الأخطار التي يتحملها المستأجر. وعلى العكس قد ينقل إلى صاحب السفينة مسؤوليته عن بعض الأخطار الناتجة عن تشغيل السفينة والتي يكون المستأجر عادة مسؤولا عنها مثل أخطاء القبطان والبحارة والشحن والتفريغ وما يترتب عليها من خسائر تصيب السفينة، ومن هنا يتحمل المستأجر تكلفة الخطر المنقول وذلك في صورة زيادة في أجر السفينة.

٣ - عقود النقل Carriers Contracts:

من المفروض أن صاحب الشحنة الذي يرغب في نقلها من مكان إلى آخر يقع مسئولاً عن الخسارة المالية التي تنتج لها أثناء ومن جراء حوادث النقل ذاتها، ولتلافى ذلك يتفق في عقد النقل الذي يحرره مع الناقل على التزامه ببعض الأخطار التي قد تصيب المنقول ويؤدى تكلفة ذلك في صورة زيادة في أجر النقل.

على العكس نلاحظ قيام بالسكك الحديدية في مصر بالنص في عقد النقل على عدم مسئوليتها كناقل عن عدة أخطار - مثل الكسر والضياع وعدم التسليم - مقابل تخفيض أجور النقل.

٤ - عقد الأمانة:

ويتم من خلاله نقل عبء الأخطار التي لا يريد أن يتحملها المودع (كالهريق والسرقة) إلى المودع لديه نظير تحمل المودع تكاليف الخطر إضافة إلى عمولة أو أجر الأمانة الذي يدفع للمودع إليه.

ومن ناحية أخرى فقد يتفق في عقد الأمانة على عدم التزام المودع لديه بالخسارة المالية التي تصيب البضاعة من جراء أخطار الحريق أو السرقة أو الضياع - بالرغم من وجودها في حوزته - والتي تقع نتيجة إهماله أو إهمال تابعية.

ويلاحظ أن جميع السياسات المذكورة عن نقل الخطر عبارة عن وسائل لمقابلة الخسائر المالية المترتبة على تحققه وعلى وجه التحديد نقل عبء هذه الخسارة من طرف إلى طرف آخر بدون تغيير في قيمتها بأي حال من الأحوال.

٥ - عقد التأمين:

وهكذا ينقل عبء الخطر من الفرد أو المشروع The transferor إلى الهيئة التأمينية التي تتحمل الخسارة Transferee وتكون على دراية بإحتمالاتها The probability of Loss وبالتالي قدرة أكبر على قياس الخطر.

وتقوم شركات التأمين بدور متحمل الخسارة ومن خلالها تحويل الخطر إليها تتجمع لها الأعداد الكبيرة من الوحدات المعرضة للخطر وتحقيق قانون الأعداد الكبيرة على نحو لا يتاح عادة من خلال ما يسمى بتجميع الأخطار بصورة مباشرة.

ويعتبر التأمين أكثر صور نقل الخطر شيوعاً إذ أنه يحول الخساره الكبيره المحتمل Exposure إلى تكلفه محدده أى قسط يمكن تحمله Change an Uncertain Exposure to a Certain Cost, i.e., a premium. ويتضمن قسط التأمين المصروفات الثابته للمؤمن وهامش للربح فضلا عن التكلفة المحتمل للمطالبات أو ما يسمى بقسط الخطر.

رابعا: سياسة تخفيض الخطر Risk Reduction:

يقصد بسياسة تخفيض الخطر تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والخوف الناتج عن إتخاذ القرارات طريق التنبؤ بدقه كافيه بإحتمال تحقق الظاهرة الطبيعیه والتنبؤ بدقه كافيه أيضا بحجم الخسارة التي تنتج في كل مرة عن تحقق الحوادث المشار إليها.

وينتج عن سياسة تخفيض الخطر عن طريق التنبؤ الدقيق Accurate Prediction إحدى نتيجتين، فإما أنه يؤدي إلى الإعتقاد بأن الخسارة الماليه المتوقعه كبيره وتكرار حدوثها مرتفع مما يؤدي بدوره إلى تجنب الخطر Risk Aversion عن طريق عدم إتخاذ القرار، وإما أنه يؤدي إلى الإعتقاد بأن الخسارة الماليه المتوقعه وتكرار حدوثها محتملين ويمكن التعامل فيهما في حدود الإمكانيات الماليه والنفسية والإجتماعية.

ويمكن بيان سياسة تخفيض الخطر بمالك لمنزل ثمنه عشرة آلاف جنيه إحتمال إحتراقه واحد في الألف وهي نسبة بسيطه إلا أن درجة الخطورة لديه تكون مرتفعه إذ لا يمكن له التنبؤ بدقه عن مستقبل منزله. فإذا وقع الحريق في المنزل فإن خسارته قد تصل إلى قيمه المنزل بأكمله وهذا شئ لا يمكن أن يتحمله بسهولة. أما إذا إنضم إلى الأشخاص الكثيرين الذين هم في نفس مركزه فإنه يسهل عليهم مجتمعين التنبؤ بدقه أكثر. فإذا فرض أن عددهم ألف شخص وكل منهم يملك منزلا من نفس النوع فإنه من المنتظر أن يحترق منزل واحد من الألف منزل وتكون أقصى خسارة هي قيمه المنزل بالكامل وهي عشرة آلاف جنيه حيث أن:

إجمالي الخسارة المتوقعه (التوقع الرياضى) =

قيمه المنزل × عدد المنازل القابله للحريق × إحتمال الحريق

$$= 10,000 \times 1,000 \times 0,001 = 10,000 \text{ جنيه}$$

ويكون نصيب كل مالك من الخسارة = الخسارة المتوقعة ÷ عدد الملاك = ١٠٠٠٠ ÷ ١٠ = ١٠٠٠ جنيه.

وبذلك تكون الخسارة المتوقعة بالنسبة للمالك الواحد عشر جنيهات، وهو مبلغ يمكن تحمله إذا ما قورن بخسارته المتوقعة في حالته الإنفرادية. وهذا يؤدي إلى القول بأن درجة الخطورة قد إنخفضت إنخفاضاً ملحوظاً من حالة بقاء المالك منفرداً حيث أنه لا يمكن أن يتنبأ بدقة عن ناتج الخطر إلا في حالة وجود الأعداد الكبيرة حيث أنه يمكن من التنبؤ بدقة من ناحية ومن تخفيض الخطر من ناحية أخرى.

ومن أهم طرق تخفيض الخطر:

١- طريقة الفرز والتنويع Segregation & Diversification
تعتبر طريقة فرز الأصول من أهم طرق تخفيض الخطر والتحكم في الخسارة المالية.

وإذا إقترن الفرز بالتنويع ينتج عن ذلك الطريقة المثلى في تخفيض الخطر. يظهر ذلك بوضوح فيما يتبعه المستثمرون في تجزئة قيمة محفظة الأوراق المالية إلى شرائح عدة مع تنويع الإستثمارات من ناحية نوع الأوراق المالية، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، ونوع الشركات في الصناعة نفسها، وتوزيعها الجغرافي، وتاريخ شراء الإستثمارات، وتاريخ إستحقاقها وسمات أخرى متعددة. وفي هذه الأحوال يتمكن المستثمرون عادة من التنبؤ بدقة بنتيجة إستثماراتهم بالنسبة لمحفظة الأوراق المالية ككل، بالرغم من بقائهم غير قادرين على التنبؤ بنتيجة كل نوع على حدة.

وتستعمل طريقة الفرز والتنويع هذه في حالة الأفراد والمشروعات التي تمتلك وحدات خطر ضخمة ومتعددة ومتجانسة، وبذلك يمكن فرزها وتنويعها من جميع الجهات فتتخفف درجة الخطورة بالنسبة لكل وحدة خطر منها وبالتالي تنخفض الخسارة المتوقعة سواء من ناحية التكرار أو الحجم.

وبوجه عام يتعين علينا ألا نضع كامل ثرواتنا وألا يقتصر كامل نشاطنا على المناطق المعرضة للخطر فإذا ما تحقق الخطر تعرضت كافة

الممتلكات للفناء وتعرض النشاط للتوقف وهكذا يتعين فرز وتنويع الأصول ويقصد بفرز الأصول أحد أمرين أو كليهما:

- عدم تركيز جميع الممتلكات في مناطق تحقق الأخطار سواء كانت مملوكة لفرد أو جماعة أو مشروع مع الإهتمام بتعدد أوجه النشاط بحيث لا تتوقف جميعها في وقت واحد نتيجة لتحقق الخطر.

وعلى سبيل المثال فإذا افترضنا - كما هو الواقع فعلا - إقامة قرية سياحية في مجرى سيول فإن من المنطقي الإسراع في إقامة قرية سياحية أخرى أصغر منها اقرب مكان للقرية الأولى تقع خارج منطقة مجرى السيول فإذا تحقق الخطر وتعرضت الأولى للتوقف كانت الثانية وسيله تقليل الخسائر البشرية بالانتقال اليها ولخسائر الممتلكات المنقولة بنقلها إلى القرية الثانية ويقتصر الأمر بالتالي على الإنشاءات الثابتة.

- ألا تكون ملكية الأصول المعرضة للخطر معقوده لفرد وتكون هي كل ما يملك بل يتعين تفتيت ملكية الأصول بأن تكون مملوكة لشركات مساهمه أو شركات توصية بالأسهم أو لأكبر عدد من الشركاء أو الملاك فتنتشر الجمعيات التعاونية لملكية الأرض وتنتشر الإتحادات والشركات المساهمة لمزاولة النشاط.

وفي ذات الاتجاه يتعين الإهتمام بتعدد وتجانس الوحدات المعرضة للخطر بحيث يمكن الإستمرار في النشاط إذا ما تعرض بعضها للتوقف أو التلف وعلى سبيل المثال آلات ومعدات الضخ الآت معدات التنقيب عن البترول وآلات ومعدات القوات المسلحة الموزعة بمناطق السيول ومجاريها.

٢- طريقة تجميع ال أخطار Pooling of Risks:(التأمين التبادلي

والتعاوني)

يقوم هذا التدبير على تجميع الأخطار لعديد من الأفراد أو المفردات التي تتحد في مواجهتها ونعنى بتجميع الأخطار هنا تجميع الخسائر ولا يعتبر ذلك تخفيضا لها وإنما توزيعا لأعباء الخسارة بين أعضاء المجموعه لتحميل كل منها جزءا منها بغض النظر عن سن الحظ الذي يتحقق بالنسبة له الخطر.

وبالتطبع فكلما كنا بصدد مجموعة ذات عدد كبير كلما نجح هذا الأسلوب ويصل مداه في النجاح عندما نصل إلى ما يسمى بالأعداد الكبيرة Large numbers فعندما نكون بصدد عدد لانهاى تتساوى

الخبرة الفعلية للخطر The actual loss experience مع الخبرة الإحصائية probable loss experience وهنا يتأكد تخفيض الخطر أو الحدث وتحجيمه.

ينتج عن تجميع الأخطار وجود وحدات خطر Risk Exposures متماثلة متجمعة مما يسهل معه إمكان التنبؤ بناتجها بدقة بإستعمال طرق رياضية وإحصائية معروفة. فكلما كثر عدد وحدات الخطر كلما أمكن إستعمال المتوسطات Averages، ومن ثم يمكن تطبيق قانون الإعداد الكبيرة.

ومن أمثلة طرق تجميع الأخطار قاعدة إشتراك أصحاب الشحنات البحرية وأصحاب السفينة فى دفع الخسارة العامة General Average التى يضحى بها أو تنفق فى سبيل سلامة السفينة وما عليها على أساس تجميع الأخطار التى تنتج عنها هذه الخسارة وإقتسامها بين الأعضاء المعرضين لهذه الخسارة.

ومن الملاحظ أن طريقة تجميع الأخطار هذه تحتم على أصحاب الأخطار أن يشتركوا فيما بينهم فى تحمل الخسارة المالية التى تقع من تحقق الحوادث دون تحديد مسبق لذلك النصيب.

وتستعمل طريقة تجميع الأخطار عادة عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة، ولا يمكن لصاحبها أن يتحملها بمفرده، ولا توجد طريقة أخرى من طرق إدارة الخطر، كأن ترفض شركات التأمين قبول التأمين عن بعض الأخطار. هذا وعادة ما يطلق على طريقة تجميع الأخطار هذه طريقة التأمين التبادلى أو التعاونى.

فليس أمام الإنسان، وقد سعى إلى كل ما من شأنه لتقليل الأخطار وشدتها، سوى أن يشترك مع غيره من المعرضين لتلك الأخطار فى تحمل أو تعويض الخسائر المالية التى تترتب على تحققها بالنسبة للبعض، وهذا هو أساس التأمين.

ووفقا لهذه الفكرة يتم إشتراك مجموعات المعرضين للأخطار فى تحمل الخسائر المالية الناتجة عن تحققها من خلال توزيع الخسائر بينهم مباشرة بناء على إتفاق سابق.

وهكذا يمكن لمجموعة كبيرة من ملاك العقارات المبنية المعرضة للخطر الإتفاق فيما بينهم على الإشتراك المباشر فى تعويض الخسائر الناتجة عن تلف أو إنهيار بعض عقاراتهم وذلك وفقاً لنسب تتفق مع ملكية كل منهم.

ويرجع نجاح هذه الطريقة إلى أن الخطر لا يصيب الأفراد عادة فى جميع المناطق فى وقت واحد وبذات الشده ومن هنا تتوافر الرغبة والمصلحة فى إشتراك أعضاء مجموعات المعرضين لخطر معين فى تحمل أثار تحققه بالنسبة لبعض الأعضاء. وهكذا فإن من السمات الأساسية لهذه الصورة قيامها على نوع من التعاون والتأخى بين الأعضاء المعرضين للخطر دون سعى إلى تحقق ربح فيديرها الأعضاء بمعرفتهم ولمصلحتهم وتكون مسئولية كل منهم بقدر الخسارة ونسبة مساهمة فيها وبالتالي يقدم كل منهم التأمين للأخر ولذلك سميت بالتأمين التبادلى.

وفى بعض جماعات التأمين التبادلى قد ينص على قيام كل عضو بأداء إشتراك تكفى حصيلته لمواجهة الخسائر المحتملة بمجرد تحققها بدلا من جمع الخسائر من الأعضاء بعد تحقق الخطر ثم أدائها الخطر لمن تحقق بالنسبة له وهو ما يؤدي لعدم أداء التعويض فى الوقت الملائم، وفى هذه الصورة تكون الإشتراكات المدفوعة عرضه للتعديل فيرد فانضها أو يرحل كإحتياطي وعلى العكس يتم تحصيل الإشتراك إضافى أو زيادة الإشتراكات وذلك كله على ضوء الخسائر المالية التى تلتزم بها الجماعة.

وحيث تقتصر الجماعة على التعامل مع بعض أخطار الأشخاص أو يغلب عليها ذلك فقد تهتم ببعض الجوانب الإجتماعية إلى جانب أعمال التأمين وفى هذا تتفق كل من الجمعيات والصناديق الخاصة بل قد تنشأ الثانية من خلال الأولى.

٣ - طريقة التأمين Insuring of Risk عن طريق هيئة مستقلة:
يصعب على الفرد أو المشروع فى معظم الأحوال إستعمال طريقة الفرز والتنويع فى إدارة الأخطار حيث أنها تتطلب وجود وحدات خطر ضخمة ومتعددة ومتجانسة. كما يصعب على أى منهما إستعمال طريقة

تجميع الأخطار حيث أنها تتطلب تجميع عدد كبير من الأفراد والمشروعات الذين يملكون وحدات خطر متجانسة ويكونون راغبين في الإنضمام إلى جماعة تتفق على المشاركة في دفع أنصبة من الخسارة التي تتحقق في نهاية العام أو المدة المتفق عليها.

ونتيجة مثل هذه الصعوبات ظهرت طريقة التأمين والتي بمقتضاها تقوم هيئة مستقلة يطلق عليها هيئة التأمين بتجميع الأخطار(وفرزها وتنويعها) ونقل عبء الخطر إليها في نظير أن يتحمل كل واحد من أصحاب الأخطار تكلفة الخطر الذي يدفعه مقدما في معظم الأحوال.

فالتأمين نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى صاحب الخطر وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى الهيئة التي تتعهد بتعويضه عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها.

ويتضح أن التأمين نظام لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة على الأخطار المجمعة بغرض تخفيض قيمة الخسارة المالية، ومن ثم نقل عبؤها عند حدوثها وتحملها. حيث يتجمع التعويض الذي تدفعه الهيئة التأمينية لمن يتحقق بالنسبة له الخطر من الأموال التي يدفعها جميع المعرضون للخطر.

وهكذا يتمثل الفرق بين طريقة تجميع الخطر وتأمين الخطر. ففي تجميع الخطر يكون على الأعضاء تحمل ناتج الخطر من خسارة مالية مهما كانت قيمتها أى إقتسام الخسارة التي تقع. أما في حالة تأمين الخطر فيترتب على التأمين عبء محدود منه هو قسط الخطر فالخسارة المالية- مهما كانت قيمتها- ينتقل عبؤها إلى المعرضين للخطر. ويظهر هذا جليا في التأمين التجارى، والذي فيه يدفع المؤمن له قسطا نهائيا نظير نقل عبء الخطر إلى هيئة التأمين التي تقوم من جانبها بدفع الخسارة المالية عند وقوعها بغض النظر عن قيمة القسط المدفوع.

وتكلفة الخطر في طريقة التأمين تتحدد في قسط التأمين الذي يدفعه مقدما المعرضون للخطر إلى هيئة التأمين التجارى. وفي بعض أنواع التأمينات التجارية لا تعرف التكلفة بدقة في بداية التعاقد ولكن تدفع مقدما تكلفة ما تحت الحساب على أن يعاد النظر فيها في نهاية

المدة على ضوء التكلفة الفعلية للأخطار المجمع والمفروزة والمنوعة المنقولة إلى الهيئة.

أهمية إنشاء إدارة للخطر بالمشروعات الاقتصادية ووظائفها:

يعتبر إنشاء إدارة متخصصة للأخطار من أهم الوظائف الرئيسية للإدارة الحديثة للمشروعات والتي تستهدف حماية أموال وممتلكات وأشخاص المشروع من الأخطار المعرضة لها.

ولقد تعددت تدابير مواجهة الخطر في السنوات الأخيرة مع تزايد حجم المشروعات وضخامة أصولها ورؤوس أموالها وانتشار الشركات متعددة الجنسية والمشروعات الضخمة خاصة في مجال البتروكيماويات والإستخدام النووي في مجالات عديدة فضلا عن المشروعات التجارية ذات الأنشطة المتكاملة.

وهكذا ظهرت أهمية إدارة الأخطار كإدارة متخصصة للخطر والتأمين بالمشروعات العملاقة لتتولى حصر الأخطار التي يتعرض لها المشروع وقياسها وإستخلاص تدابير التحكم فيها بدءا من الوقاية وال منع وعمليات تكوين الإحتياطي ونهاية بالتأمين.

وقد صاحب ذلك تطور في إستخدام الأساليب الرياضية والكمية في إستخلاص تدابير التحكم في الخطر وإستخدام البرامج الخطية- نظرية صفوف الإنتظار- نظريات المباريات - نظرية القرارات الإحصائية وال ضبط الإحصائي لجودة الإنتاج... كما إستخدمت مختلف مجالات التحليل العلمي لمسببات الأخطار والعوامل المساعدة للخطر وتكرار وقوع الحادث إلى جانب جمع وتحليل الإحصاءات اللازمة لقياس الخطر.

وقد جاء التطور في النشاط الإقتصادي ليحمل في طياته إهتماما متزايدا بإدارة الأخطار كإحدى إدارات المشروعات الاقتصادية فالتقدم والتطور والبحث عن أنماط حديثة للحياة تتلاءم مع الزمن تعتبر من الأمور غير المؤكدة، ومع عدم التأكد تكون دائما المخاطرة وتصاحب التقدم التكنولوجي مخاطر حديثة (كما يتسبب في تضخيم المخاطر

الحالية) فالتقدم فى مجال المواصلات البرية والسكك الحديدية والبحرية والجوية صاحبه مخاطر فى مجال التلوث البيئى والحرائق الجسيمة.

هذا وينظر بعض رجال التأمين إلى إدارة الخطر كإدارة لشراء التأمين ويشيرون إليها كمدخل للتأمين إلا أن لإدارة الخطر دورا أكبر فى العصر الحديث مع تطور أبحاث الأمن الصناعى وما يستتبع ذلك من أساليب لرعاية العاملين ومع كبر حجم المشروعات وضخامة رؤوس أموالها وقد أدى ذلك إلى تزايد أهمية إستخلاص الوسائل الفعالة لمواجهة مختلف الأخطار التى يتعرض لها الأشخاص أو الممتلكات بأفضل الطرق الإقتصادية وترتبط على ذلك نجد أن إدارة الخطر ليست تأمينا ولا طريقة غير مباشرة لتنشيط مبيعات التأمين كما أنها ليست ضد التأمين.

إن وظائف إدارة الخطر تتمثل فى إكتشاف الخطر وتقييمه والتأمين عليه من خلال أخصائىون على معرفة بأسواق التأمين وبتكاليف الأخطار القابلة للتأمين ووسائل تخفيضها.. وهكذا فإن هناك ثلاث مجالات لنشاط إدارة الخطر والتأمين بالمشروعات تتمثل فيما يلى:

(أ) إكتشاف الخطر بموجب نظام يكفل سرعة التعرف على المخاطر التى تصاحب مختلف أوجه نشاط المنشأة قبل أو فور تواجدها.

(ب) قياس وتحليل كل من تلك الأخطار إلى عناصرها الرئيسية وقياس الخسارة المالية المحتملة.

(ج) التحكم فى الخطر ويتضمن إختيار السياسة التى تحقق أنسب تدابير الوقاية والمنع وتكوين الإحتياطى وضمان التغطيات التأمينية اللازمة.

الفصل الرابع

الأخطار الطبيعية والتأمين

دراسة تحليلية لتأمين أخطار السيول

تمهيد: جسامة الأخطار الطبيعية
المبحث الأول: إدارة أخطار السيول
المبحث الثاني: تأمين أخطار السيول

تمهيد: جسامة الأخطار الطبيعية وسياسات إدارتها:

تتميز الأخطار الطبيعية - بوجه عام - بصعوبة التنبؤ بمعدلات تكرارها وشدتها أو ما يمكن التعبير عنه بإمكان قياسها كمياً.

ومن ناحية أخرى فقد أسفرت الملاحظات والخبرة أن الخسائر عادة ما تكون فجائية وجسيمة ترتقى إلى مستوى الكوارث القومية.

ومن هنا فقد حرصت الهيئات التأمينية على إستثناء الأخطار الطبيعية من التغطيات التأمينية المختلفة وتركت ذلك إلى الشروط والأسعار التي تتضمنها إتفاقيات خاصة أو لما يسمى بالتأمينات الحكومية وأهم صورها، بالنسبة لتأمينات الأشخاص، التأمينات الإجتماعية للمدنيين والنظم الخاصة بالعسكريين من خلال تعاملها مع الفئات التي تمتد إليها تأمينات العجز والوفاة الطبيعية والإصابية.

هذا وإتفاقاً مع الخسائر البشرية والإقتصادية التي تتسع دائرتها ودائرة الإهتمام بها فقد أسفرت متابعة حوادثها وأثارها عن إستخلاص سياسات ذات فاعلية فى تخفيض شدة الخسائر وتتمثل هذه السياسات فى التدابير الطبية والإعلامية فقد تبين من الدراسة أن للتدابير الطبية العاجلة المدركة لطبيعة الخطر وأسلوب معالجة الحوادث البشرية الناشئة عنه دورها فى التقليل من معدلات العجز والوفاة، كما تبين من الدراسة أن لوسائل الإتصال والإعلام دورها فى تقليل معدلات الخسائر وفى إعادة الحياة الطبيعية لمناطق تحقيق الخطر وتهيئة الرأى العام المحلى والدولى لمتابعة وتمويل وسائل وتدابير الوقاية والتحكم فى الخطر.

المبحث الأول دراسة لإدارة خطر السيول

أجرت هذه الدراسة أكاديمية البحث العلمى ووفقا لخطةها فقد إستهدفت كيفية إدارة أخطار السيول باستخلاص أساليب وتدابير مواجهة وتجنب الخسائر من خلال تخفيض شدتها وتفتيتها أو توزيعها بين المعرضين لها أو نقلها لهينات متخصصة لإدارتها آخذين فى الإعتبار أن الأخطار الطبيعية - بوجه عام - تتميز بصعوبة التنبؤ بمعدلات تكرارها وشدتها أو ما يمكن التعبير عنه بإمكان قياسها كميا ومن ناحية أخرى فقد أسفرت الملاحظات والخبرة أن الخسائر عادة ما تكون فجائية وجسيمة ترتقى إلى مستوى الكوارث القومية.

وفى هذا الشأن فقد إهتمت الدراسة بسياسات الوقاية والتحكم فى الخسائر من ناحية وسياسات تخفيض الخطر- بما فى ذلك التأمين - من ناحية أخرى وتوصلت من خلال تحليل الخطر وقياسه وآثاره إلى إستخلاص سياستين جديدتين لتخفيض أخطار السيول الأولى طبية والثانية إعلامية.

وقد أكدت الدراسة المردود الإقتصادي لترشيد السيول فى الوقت الذى نهتم فيه بمواجهة كارثة السيول وتخفيف شدة آثارها فانه يمكن الإستفادة منها بل وتحويلها إلى مصدر أساسى ورئيسى لتدعيم إقتصادنا القومى وكما أن مصر هبة النيل فان سيناء (واغلب مناطق السيول) يمكن أيضا أن تكون هبة السيول.. أقول هذا متأملا فى ذهنى ما نتداوله فى صناعة التأمين عند تناولنا لخطر الحريق من أن للنار وجهين فهناك نار صديقة وأخرى عدوة الأولى يستثمرها الإنسان كمصدر رئيسى للطاقة والأخرى تخرج فيها عن هذا الأطار فتصبح قوة تدميره خطيره ...
ان السيول فى حد ذاتها مياه عذبة يتطلع اليها الانسان منذ القدم كمصدر للخير والنماء.. ولدينا مئات الألوف من الأفدنه التى تناديننا لنحيل الصحارى الشاسعة الى خضرة وثمار .. والأمر لا يستلزم أكثر من رؤية جديدة لا يقف فيها الإنسان المصرى فى مجرى السيول وانما يتجنب مسارها ويقيم السدود والتدابير التى تبطن من اندفاعها بإعاققتها وتوجيهها وحينئذ نترك لأرضنا فرصة الإحتفاظ بها لتغذية المياه الجوفية

- ونحمد الله انها قادرة وصالحة لذلك - لنعود ونستخدمها مصدرا للنمو والتقدم فى مختلف المجالات ونذهب بعد ذلك الى ان السيول يمكن ان تؤدى لتدعيم قدراتنا الدولية السياسية والعسكرية.

وقد أسفرت الدراسة عن إستخلاص كيفية التعامل مع السيول ليس لتلافى خسائرها بل لتعتبر ذات مردود إقتصادي عظيم.

وقد أوضحت الدراسة أنه فى حين يقال بأن التدابير اللازمة للوقاية والتحكم فى خطر السيول تستلزم قدرات مالية ضخمة لا تتلاءم مع ظروفنا الإقتصادية فقد أكدت الدراسة أن التكاليف والنققات المشار اليها ضئيلة بالمقارنة للفوائد الإقتصادية الناشئة عن الإستفادة من السيول فضلا عن كونها أقل بكثير من الخسائر الإجتماعية والإقتصادية الناشئة عن عدم التحكم فى الخطر وتحجيم الخسائر التى تتحقق ومن هنا كانت الجدوى الإقتصادية لقيام السلطات الحكومية والمشروعات الإنتاجية والإستثمارية والخدمية بالتعاون فى تدبير الإعتمادات والأموال التى تستلزمها الوقاية والتحكم تحقيقا للمصالح الإقتصادية والإجتماعية القومية فضلا عن المصالح الإقتصادية لمشروعات الأفراد.

هذا وإتفاقا مع جسامة الخسائر البشرية الإقتصادية وإتساع دائرتها ودائرة الإهتمام بها فقد أسفرت متابعة حوادثها وأثارها عن إستخلاص سياسات ذات فعالية فى تخفيض شدة الخسائر تتمثل فى التدابير الطبية والإعلامية فقد تبين من الدراسة أن للتدابير الطبية العاجلة المدركة لطبيعة الخطر وأسلوب معالجة الحوادث البشرية الناشئة عنه دورها فى التقليل من معدلات العجز والوفاه، كما تبين من الدراسة أن لوسائل الإتصال والإعلام دورها فى تقليل معدلات الخسائر وفى إعادة الحياه الطبيعية لمناطق تحقق الخطر وتهيئة الراى العام المحلى والدولى لمتابعة وتمويل وسائل وتدابير الوقاية والتحكم فى الخطر وسبل الاستفادة من السيول.

والى جانب السياسات الطبية والاعلامية فقد إهتمت الدراسة بالسياسة الإستثمارية المرتبطة بتخفيض أخطار السيول والتى تتمثل فى فرز وتنويع الأصول والإستثمارات.

وبافتراض إتباع سياسات تخفيض الخطر فان هذا لا يعنى سوى تخفيض معدلات تكرار أو شدة وطأة حوادث السيول.

وهكذا يظل لتأمين الخطر دوره الاساسى الذى يتعين دراسته كسياسة رئيسية من سياسات إدارة الأخطار.

وفى مجال تأمين أخطار السيول هناك صورا أربعة من التأمين أولها التأمين التبادلى حيث يشترك المعرضون للخطر فى تحمل الخسائر الناشئة عن تحققه من خلال جمعيات أو صناديق خاصة وفى هذا الشأن فانه بمراعاة تحليلنا لأخطار السيول يتعين التنسيق بين الجمعيات أو الصناديق بفرض تدعيمها ماليا ومن هنا يراعى عند تكوين الجمعيات تكوين اتحاد نوعى عام لجمعيات السيول وإنشاء صندوق اتحادى يحقق توازنها المالى كما يراعى عند تكوين الصناديق الخاصة الاهتمام بالصناديق المركزية . . هذا وإلى جانب التأمين التبادلى فان هناك نظم التأمين الإجتماعى ونظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وكلاهما يوفر حماية تأمينية فعالة لأخطار الأشخاص الذين تمتد اليهم تلك النظم، وفى هذا الشأن نتناول بالبحث حوادث السيول وعلاقتها بتأمين إصابات العمل، كما نتناول مجال التغطية التأمينية لنظم التأمين الإجتماعى بالنسبة لأفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى نهتم بالمجال العام لنظام التقاعد والتأمين للقوات المسلحة والمعاملة التأمينية للمصابين فى حوادث السيول سواء من أفراد القوات المسلحة أو من المجندين والمستبقيين والمستدعين للإحتياط.

هذا ورغم فاعلية نظم التأمينات الإجتماعية والنظام الخاص بالقوات المسلحة فان مجال تلك النظم يقتصر على تأمينات الأشخاص دون تأمينات الممتلكات بل أن مجاله بالنسبة للأشخاص يقتصر على فئات معينة ولا يشمل جميع المقيمين، ومن هنا تظل الاهمية الكبيرة للتأمين التجارى باعتباره الأقدر على توفير التغطيات التأمينية المناسبة لأخطار السيول، ذلك أن شركات التأمين المباشر تحقق من خلال عمليات إعادة التأمين عالمية المشاركة فى تحمل الخسائر وهو أمر ضرورى بالنسبة للأخطار الجسيمة التى تصيب مناطق بأكملها وتأخذ بالتالى صورة الكارثة.

الإستفادة من مياه السيول تحد من خطورتها:

أولا : على مستوى الجمهورية:

تعتبر السيول عموما سيول خير وليست سيول دمار كما يعتقد كثير من الناس، حيث من الممكن السيطرة عليها والحد من خطورتها بطرق عديدة وبسيطة أن استلزمت دراسات تفصيلية لإقامة بعض الإنشاءات التي تعتمد على كمية مياه السيول والتي يجب أن تحسب بدقة كافية. وبوجه عام التحكم فى السيول وتوفير كميات هائلة من المياه العذبة، من خلال إقامة سدود الإعاقة مثل الجابيونات فى محاور الأودية العليا والتي تعوق حركة المياه وتقلل من سرعتها ومنها :

(١) جسور التوجيه:

وتكون بإنشاء مجموعة من الجسور، تشكل حسب طبيعة المنطقة والترية والاساس الصخرى. ومهمتها الأساسية، تحويل المياه الجارفة بعيدا عن المنشآت والطرق والوصول بها إلى مناطق يمكن الاستفادة منها.

(٢) جسور كنتورية:

ويتم ذلك بإنشاء مجموعة من الجسور المتعامدة على إتجاه سريان المياه، مما يجعل المياه تحجز امامها، مع ضروره تزويد هذه الجسور بمخارج للمياه حتى لا تنهار. وتفيد هذه الجسور فى تخزين كميات من المياه تساهم فى تغذية الخزانات الجوفية المختلفة.

(٣) سدود تخزين:

يكون ذلك باختيار اماكن مناسبة للتخزين وعمل سدود ترابية أو ركامية تحجز المياه ورائها وبالتالي تقلل من شدة مياه السيول الجارفة وفى نفس الوقت يستفاد بهذه المياه فى الزراعة والرعى.

(٤) سدود إعاقة:

يتم عمل بعض سدود الإعاقة فى روافد الأودية وفى الأماكن المناسبة "جابيونات" لحجز كميات كبيرة من الطمي والرواسب خلفها وكذلك حجز كميات كبيرة من مياه السيول والتي يمكن بعد ذلك الإستفادة بها فى زراعة مساحات كبيرة بطريقه رى الحياض.

٥) تكثيف الغطاء النباتي:

يمكن تكثيف الغطاء النباتي الطبيعي وخصوصا في أحواض الأودية التي كان يوجد بها مثل هذا النبات من قبل، والتي أزيلت أما نتيجة للسيول أو الرى الجائر.

وهذه النباتات تعمل على إعاقة حركة السيل، كما يمكن إدخال بعض النباتات الجديدة التي تعمل على زيادة إعاقة حركة مياه السيول والحد من خطورتها. وفي الوقت نفسه تزيد من الطاقة الرعوية، مما يعمل على زيادة الثروة الحيوانية.

٦) عمل بعض الخزانات الجوفية الصناعية:

والتي تسمى "هرايات" بمقاسات كبيرة وطرق علمية لتجميع كميات كبيرة من مياه السيول والأمطار وغير المحملة بالطمى والرواسب.

٧) سدود تحت سطحية:

يمكن عمل بعض السدود تحت السطحية واستغلال الخزانات الجوفية الطبيعية لتخزين كميات من مياه السيول والأمطار، والفكرة من وراء تخزين المياه تحت سطح الأرض تلافى البخر وتعتبر هذه السدود مناسبة جدا في المناطق الصحراوية حيث ترتفع متوسط البخر السنوي الى متوسط كمية الأمطار السنوية.

ثانيا: الإستفادة من مياه الأمطار فى تغذية الخزانات الجوفية:

منذ القدم تعتبر مياه الأمطار والسيول المصدر الوحيد لتغذية الخزانات الجوفية، وهكذا علينا إعادة تغذية تلك الخزانات بالمياه العذبة والتي نفقدها فى خليج السويس والعقبة كل عام والاستفادة من المياه الجوفية بعد ذلك بحفر الآبار.

هذا ويتم الاستفادة من السيول فى تغذية العيون الطبيعية التى تضيف كميات هائلة من المياه سنويا وهكذا تضاف إلى خريطة سيناء المائية كميات هائلة من المياه العذبة الصالحة للتنمية الشاملة بإذن الله.

وقد قام معهد بحوث تنمية الموارد المائية بحفر أكثر من ٥٠ بئرا سطحيا أو غير عميق وكذلك تم حفر عدد (٩) آبار عميقة.

ثالثا: على مستوى شبه جزيرة سيناء:

تفقد محافظة جنوب سيناء سنويا عشرات بل مئات الملايين من الامتار المكعبة من المياه العذبة فى خليجى السويس والعقبة.

ذلك لأن محافظة جنوب سيناء تتعرض سنويا إلى بعض السيول التى تهدد المنشآت الحيوية والطرق الرئيسية، وتذهب معها أرواح المواطنين وممتلكاتهم نتيجة لآخطار السيول الجارفة والمدمرة.

ويتمثل الحل المستفاد من الدراسة فى إقامة بعض الانشاءات الصناعية (مثل السدود "الجايونات") فى بعض المناطق المختارة من أفرع الأودية الرئيسية مثل وادى وتير - وادى فيران - وادى العريش - وادى سدر ووادى غرندل ووادى الطيبة الخ

لتوفير كميات هائلة من المياه العذبة، لزراعة مساحات كبيرة من الاراضى خلف هذه السدود عن طريق رى الحياض.

... والى جانب ذلك فإن من المفيد اقامة الانشاءات المناسبة لزيادة معدلات تسرب مياه السيول والامطار الى الخزانات الجوفية لزيادة معدلات سحب الآبار الموجوده وايضا لحفر آبار جديدة. وقد يودى ذلك ايضا الى تحسين نوعية المياه فى بعض الآبار.

هذا ويمكن تعظم الاستفادة من مياه السيول والأمطار بإقامة بعض السدود السطحية والتحت السطحية للاستفادة بأكبر كمية من المياه وتخزينها فى الأحواض الطبيعية، تلافيا للفقء الكبير من المياه نتيجة البخر.

وهكذا تودى الأعمال الصناعية اللازمة للاستفادة من مياه الامطار والسيول، إلى الحد من خطورة السيول المدمرة أى أن طرق الإستفادة من مياه السيول والأمطار هى فى نفس الوقت طرقا للحماية من أخطار الأمطار والسيول.

ويضاف إلى ذلك إنشاء الخزانات الصناعية التي تسمى "الهرايات" في بعض مسارات الأمطار والسيول لتوفير كميات لا بأس بها تصلح في الشرب والرى، وأخيرا فإن من الضروري تطهير منطقة جنوب سيناء من الألغام.

السياسات والتدابير الطبية والإعلامية والإستثمارية لتخفيض معدلات وشدة أخطار السيول

تعتبر السيول من الكوارث التي تصيب الأشخاص والممتلكات في مناطق تحققها وتتسم آثارها بالشدّة إذ تؤدي إلى هدم المنازل وتدمير الانشاءات والمشروعات وتلف المزروعات ونفوق الماشية وتشريد الأسر فضلا عما تؤدي إليه من اصابات للأشخاص تتزايد فيها احتمالات العجز والوفاة.

وتتسع مناطق تحقق أخطار السيول لتشمل مناطق السقوط الشديد للأمطار فضلا عن مجارى السيول حتى مصباتها حيث يرتفع منسوب المياه بالوديان والطرق بما يصل إلى عدة امتار وتندفع المياه بشده وسرعة عالية تصل إلى عشرات الكيلومترات / ساعة وتظل كذلك عدة ساعات بل وعدة أيام.

ورغم إمكانية الإنذار المبكر فأنها تظل من الحوادث الفجائية التي يتعذر التنبؤ بحدوثها إلا لساعات قليلة سابقة على تحققها والتي رغم إمكانية التعرف على مناطقها فأنها تقع على فترات زمنية قد تتباعد لعشرات السنين.

وهكذا فإن أحدث السيول الفجائية تصيب قطاعات ومناطق بأكملها وتتدافع وتتوالى مسرعة آثارها المدمرة على الأشخاص والممتلكات، ومن هنا يمكننا أن نستخلص سياسات جديده لتخفيض أخطار السيول عدا تلك المتعارف عليها في مجال تخفيض الاخطار غير الطبيعية.

وعلى وجه التحديد فقد أسفرت الدراسة عن ثلاث من السياسات والتدابير والإعلامية تخفيض أخطار السيول نناقشها من خلال هذا الباب في فصلين يهتم أولهما ببيان دور ومضمون التدابير الطبية العاجلة والإعلامية في مجال تخفيض معدلات الوفاة والعجز بالنسبة للأشخاص

وللثروة الحيوانية، ويهتم الثانى بدراسة تخفيض الخطر من خلال فرز وتنويع الاستثمارات وتمتد الدراسة هنا لتبحث فى قيام صندوق الثورة الخضراء بدوره فى مجال تمويل المشروعات الزراعية والنباتية البيئية بمناطق السيول بشبه جزيرة سيناء.

التدابير الطبية العاجلة والإعلامية لتخفيض شدة خسائر السيول:

تهتم المستشفيات باتشاء أقسام للاستقبال بها تقوم أساسا باستقبال الحوادث وتوفير الاسعافات الاولية العاجلة والتي قد تتوقف حياة المصاب على سرعة تقديمها وكفاءة خبره القائم بها والاجهزة والمستلزمات اللازمة لكل حالة من حالات الحوادث.

وهكذا فإن هناك ما يمكن أن نسميه بطلب الطوارئ والذي تتزايد أهميته وتصل لأقصاها بتزايد معدلات الحوادث وشدتها وهو ما يتحقق فى حالات الكوارث التي تتسم بها كافة الأخطار الطبيعية ومنها السيول.

وفى هذا الاطار تبدو أهمية عاملى السرعة وتوفير الخبرة الطبية الفنية الخاصة وفقا لنوعيات الإصابات الناشئة عن تحقق الخطر.

ومن هنا كانت دراسة نوعيات إصابات السيول وبيان التدابير والمستلزمات الطبية التي تؤدي إلى تخفيض شدة الخسائر من خلال تخفيض معدلات الوفاة والعجز.

ونتناول ذلك فيما يلى:

طب الطوارئ والكوارث:

يشير أحد أساتذة الإدارة فى هذا الشأن إلى أنه قد ثبت من خلال التجارب فى مواجهة (المصائب) أن ما يزيد على ٥٠% من الضحايا الذين يصلون إلى المستشفيات محولون اليها من جهات غير مختصة طبيا ومن هنا تذهب سدى كل محاولات منع الإزدحام فى غرفة الطوارئ

علاوة على أن المستشفيات غالباً ما تعاني من قلة الإمكانيات والطاقات نتيجة تعرضها كغيرها من المنشآت لمخاطر المصيبة المدمرة.

وتحد جميع تلك المشاكل من كفاءة وفاعلية الخدمات الطبية التي لا يمكن حسمها وتجاوزها إلا بتخصيص مزيد من الإمكانيات والطاقات التي تتطلب إستيعاباً كاملاً لما هيته المخاطر والتحديات الماثلة.

والملاحظ أنه يمكن بدون زيادة فى الطاقات والإمكانيات تعظيم قدرات وتطوير الخدمات الطبية فى حالات الطوارئ إذا إستطاعت الأجهزة المعنية (بالمصيبة) تعميق الأعداد للسلوكيات الواجبة خلال مرحلة مواجهة الخطر.

أن طبيعة هذه الكوارث تقتضى وحدة التخطيط بين الاجهزة الحكومية الرسمية وبين فرق المتطوعين الاهلية بما يجعل تنسيق الجهود فى مقدمة أولويات الخدمات الطبية وذلك عن طريق وجود شبكة من الاتصالات بكل الاجهزة المعنية حتى تتبادل وتتبادل المعلومات عن حجم العمل الطبى المطلوب وكذلك توفير المعلومات عن الامكانيات والطاقات المتوافرة والمتاحة بكل جهة وبالتالي يتم أداء كافة الخدمات الطبية المطلوبة فى إطار منظومة موحدة تشمل تقديم خدمات طبية بالموقع وتحديد الحالات التى تحتاج الى نقلها الى المستشفيات وتلك التى تحتاج إلى رعاية وعناية طبية مركزة ويتطلب ذلك تصنيف الخدمات الطبية التى يمكن تقديمها فى مجموعات حسب الواقع

وعلى سبيل المثال يتعين تحقيق الترابط بين:

مراكز طبية لتقديم الخدمات الضرورية والاسعافات العاجلة فى موقع الكارثة - مراكز طبية تتوافر فيها امكانيات أفضل تحول اليها الحالات التى تحتاج إلى عناية طبية أكثر مما هو متاح فى المراكز الطبية التى اقيمت فى الموقع - مستشفيات تخصصية تحول اليها الحالات التى تحتاج الى عناية طبية مركزة.

ويهدف التصنيف المشار اليه الى تحديد الخدمات الطبية المناسبة وفقاً لظروف كل حالة والحد من الازدحام فى بعض المواقع دون مبرر ويجب أن يتحكم ويسيطر اطباء متخصصون فى تنظيم تقديم الخدمات

الطبية المناسبة وفقا لظروف كل حالة وما يتطلبه ذلك من تحويل الى المراكز أو المستشفيات باعتبار أن الاطباء هم جهة الاختصاص في تقدير الحالات وما تتطلبه من درجة الرعاية الطبية.

علاوه على ذلك يجب استيعاب ودمج جهود وأنشطة الفرق التطوعية في اطار تنظيم الخدمات الطبية وليس كعمل وكنشاط مواز لها للقضاء على الازدواجية وتلافي أسباب التضارب والتعارض والتنازع في الاختصاصات أو صراع الاجهزة.

أهمية عاملى السرعة والخبرة الفنية:

تؤدى السيول وما قد يصاحبها من أعاصير الى عديد من الحوادث التى تصب البشر (والثروة الحيوانية) من أهمها:

١ - مضاعفات الغرق والإختناق.

٢ - الكسور.

٣ - الصدمات العصبية وضربات الشمس القاتلة Heatstroke نتيجة للتعرض للحرارة الشديدة وصدمة انخفاض الحرارة القاتلة Hypothermia Shock نتيجة للتعرض للبرودة الشديدة.

٤ - اصابات الجمجمة والعيون والعمود الفقرى.

٥ - الازمات القلبية والنفسية.

٦ - لدغات العقارب والثعابين.

ولكل من الحوادث عالية خدماتها ومستلزماتها والتدابير الطبية ذات الخصوصية التى يتضح منها أهمية السرعة والخبرة الفنية الخاصة فى تخفيض معدلات الشدة Severity rates على النحو الذى نبينه فيما يلى:

أولاً: مضاعفات الغرق والإختناق

من البديهي أن لعامل السرعة هنا أثره فى تلافي الخطر وليس مجرد تخفيضه ويتم ذلك من خلال توفير العمالة الفنية فى مراكز الاسعاف الأولى المدربة على الانقاذ من الغرق والتنفس الصناعى وتدريب القلب ومختلف أوجه التعامل مع حالات الإختناق الناشئة عن الغرق أو تصاعد الاتربة فى الجو إلى مستوى الرأس نتيجة اصطدام

القطع المنفصلة من الطرق والجبال فى مجرى السيول أو نتيجة
الاعاصير وحوادث الحرائق من اشتعال المواد البترولية الموجودة
بالسيارات أو فى المستودعات أو أوعية الحفظ بخيام البدو(من بنزين/
زيت / إسطوانات بوتاجاز).

ثانياً: الكسور:

مما يساعد بدرجة كبيرة فى تخفيف الخطورة الناشئة عن الكسور
القيام بعمل جبائر واسعافات أولية فى موقع الإصابة وقبل نقل المصاب
والذى يتعين أن يتم بواسطة نقالات خاصة يتم تثبيت المصاب فيها .
لان نقل المصاب دون عمل الجبائر وعلى غير النقالات الخاصة يعرضه
للوفاة بصدمة عصبية تصاحب الالم الشديد وتحريك مكان الكسر أثناء
النقل أو نزيف داخلى أو قد يؤدى إلى عجز مستديم Permanent
disability وبالطبع فإن عملية التجبير والنقل على النحو المشار اليه
تستلزم خبرة على مستوى ممرض متدرب على التشخيص والتجهيز
والقيام بالاسعافات الأولية وأعطاء العقاقير المناسبة لتخفيض الالم
واتمام أعمال نقل المصاب على الوجه الصحيح من الموقع إلى
المستشفى المركزى التى يستكمل فيها العلاج.

ثالثاً: الصدمات العصبية وكذا صدمات التعرض لفترة زمنية
طويلة لانخفاض أو ارتفاع درجات الحرارة (البرودة الشديدة) -
Hypothermia shock-Heat أو الحرارة الشديدة (ضربات الشمس)
stroke - nervous break down.

وفى هذا الشأن فإن لسرعة الاسعاف الاولى وتقديم العقاقير
الطبية أثره فى تخفيض الآثار الضارة مع توفير وسائل الانتقال السريع
لاستكمال علاج الصدمات بصفة عاجلة بالمستشفيات باستخدام أجهزة
التدفئة أو التبريد المتطور - حسب الأحوال - لتلافى حدوث الوفاة
نتيجة للصدمات غير المرتجعة Irreversible shock.

ونشير هنا إلى أن ضربات الشمس تحدث عقب إنتهاء السيل حيث
تقطع الطرق ويحجز الاشخاص فى الطرق الصحراوية التى تكون الشمس
فيها قوية ودرجة الحرارة مرتفعة،

ومن ناحيه أخرى فإن ضربات البرودة الشديدة تحدث أثناء الامطار الشديدة التي تصيب الانسان وملابسه ويظل مكانه محاصرا بالمياه والبرك غير قادر على التنقل أو تبديل الملابس.

رابعاً: إصابات الجمجمة والعيون والعمود الفقري:

تنتج هذه الاصابات نتيجة ارتطام جسم المصاب بجسم كجسم السيارة التي تنقلب أو تتصادم أو الكتل الصلبة التي تدفعها السيول في مجراها بشدة وبسرعة.

والحالات المذكورة تستدعي التدخل الفوري ولها أولويتها عند النقل - حيث تتم مختلف مراحل العلاج بالمستشفى المركزى - وهنا يجب أن تكون هناك أولويات لحالات النقل وفقاً لنوع الاصابة ومدى خطورتها وأثر السرعة في جدوى العلاج
خامساً: الأزمات القلبية والتنفسية والاختناق:

تؤدى السيول وما يصاحبها من أعاصير إلى اصابات الجهاز الدورى والتنفسى التي تستلزم لتجاوز آثارها القاتلة توفير اسعافات أولية عاجلة on the spot من خلال:

- اسطوانات الاوكسيجين للمعاونة على التنفس.
- أجهزة التنفس الصناعى عند الضرورة.
- شاشات monitors للمتابعة المستمرة للدورة الدموية والقلب.
- العقاقير الطبية اللازمة للاسعاف الاولى.
- أجهزة وتحليل نقل الدم.

هذا وتزايد معدلات الازمات القلبية والتنفسية أثناء السيول بالنسبة لمرضى القلب والذبحة الصدرية وذوى الضغط المرتفع والربو الشعبى والسكر نتيجة لتعرضهم لأية صدمة شديدة وغالبا ما يحدث ذلك نتيجة الخوف من عدم توافر الخدمات الطبية والتموين نتيجة لانقطاع الطرق ووسائل الاتصال وذلك لان العامل الرئيسى فى تحقق الآثار الضارة هو الناحية النفسية.

ومن هنا فإن مجرد توافر مراكز الإسعاف الأولى ووسائل الاتصال اللاسلكى ووسائل الانتقال يؤدي الى انخفاض معدل تكرار هذه الحالات وتلافيها أصلاً.

سادساً: لدغات العقارب والثعابين:

وهذه تتزايد معدلات حدوثها مع هطول الامطار الشديدة حيث تنتسرب المياه إلى الشقوق والجحور فتهرب العقارب والثعابين مذعورة لتصيب الانسان.

وفي هذا الشأن فإن للعلاج السريع أثره في تلافى الآثار الضارة للدغات ذلك أنه إذا ما أعطيت الأمصال المضادة للدغات في الساعة الأولى للإصابة وقبل سريان السم في الجسم كان لها مفعولها في تخفيض حالات التسمم غير القابلة للشفاء

ومما تجدر الإشارة إليه أن العقاقير والامصال وأكياس الدم الطبية يتعين حفظها في ثلاجات (متنقله) حيث يلزم لاستمرار فاعليتها أن تحفظ في درجة حرارة منخفضة.

التدابير اللازمة لتحقيق السرعة في تقديم الخدمات الطبية
وتوافر الخبرة الفنية والمستلزمات الطبية الضرورية:

أولاً: لتوفير السرعة المناسبة في تقديم الخدمات الطبية:

- ١ - لابد من توافر مراكز اسعاف أولية متقدمة على مسافات قصيرة تتناسب مع مدى توافر وسائل النقل السريع "عادي كل ١٠٠ كيلو متر".
- ٢ - لابد من توافر سيارات اسعاف مجهزة طبياً تتوافر بها إمكانيات الخدمة الشاقة لتتمكن من السير في المناطق والطرق الوعرة.
- ٣ - توافر طائرة هليكوبتر - أو أكثر - لربط مراكز الاسعاف الأولى بالمستشفى المركزي الذي يتم نقل المصابين اليه.

وتتميز الطائرات بقدرتها على أمرين:
الاول: النقل السريع واللازم فى الحالات التى لا يمكن فيها
لسيارات الخدمة الشاقة أن تعمل.

الثانى: المسح الجوى لمنطقة الكوارث.

٤ - توافر وسائل الاتصال اللاسلكى المتطور والضرورى نظرا
لانتقطاع الاتصالات التليفونية فور حدوث السيول.

٥ - توافر وسائل اضاءة قوية سريعة تعتمد على مصادر طاقة
متنقله نظرا لانتقطاع التيار الكهربى فور حدوث السيول وما تؤدى اليه
من تدمير فضلا عن أن التيار الكهربى يعتبر من وسائل الأمان والحماية
التي تلجأ اليها محطات توريد الكهرباء تلقائيا فور هطول الامطار
الشديدة لتجنب الماس الكهربائى.

ولنا هنا أن نستعيد حادث العبارة سالم اكسبريس حيث أدى عدم
توافر وسائل الاضاءة القوية فى منطقة الكارثة إلى تأخير عمليات
الانتقاذ تماما فور حلول الظلام وحتى أول ضوء مما كان له أثره فى
زيادة معدلات الوفاة.

٦ - توافر الاجهزه اللازمة للتنبؤ المبكر بالاعاصير والسيول من
خلال توفير مراكز أرساد جوى.

ولنا هنا أن نشير إلى فاعلية تلك المراكز فى التنبؤ بالخطر قبل
حدوثه بفترة تصل إلى ست ساعات يمكن خلالها اخطار الادارات
والأجهزة المعنية لاقفال الطرق والقيام بالاحتياطات اللازمة وتجهيز
سيارات ووسائل الانتقاذ بفاعلية.

ومن الطريف هنا أن أهل البدو قد تعارفوا على أن لدى
الحيوانات وعلى الاخص الكلاب - قدرة إستشعار غريبة بالتنبؤ
بحدوث السيول وعلى سبيل المثال تصاب الحيوانات - وخاصة الكلب -
بحالة من الهياج العصبى الشديد والذعر والنباح المستمر دون سبب
واضح.

ثانيا: لتوفير الخبرة الفنية والمستلزمات الطبية الضرورية:

١ - على مستوى مراكز الاسعاف الاولى:

يجب تدريب الممرضين على القيام بالآتى:

١- التشخيص الاولى للكسور بالمدى اللازم لعمل الجبائر الطبية.

٢- عمل الجبائر الطبية.

- ٣- كيفية تثبيت المصاب على النقلات.
- ٤- اجراء التنفس الصناعى.
- ٥- تدليك القلب.
- ٦- اعطاء الامصال والمحاليل فى الوريد.
- ٧- عمليات توقف النزيف الخارجى بالربط المناسب للاطراف.

ب - على مستوى الربط بين مراكز الاسعاف الاولى:
يجب تواجد طبيب أو أكثر مدرب ومتخصص فى الحوادث على مسافات مناسبة من مراكز الاسعاف الاولى يتحدد مداها وفقا لطبيعة وسائل الانتقال السريع ٠٠ عادة كل ٢٥٠ كيلو مترا هذا والتخصص المطلوب هنا متعارف عليه فيما يسمى بطبيب غرفة الطوارئ Emergency Room الطائر ومن أهم ما يتميز به - فضلا عن النواحي الطبية الفنية - اللياقة البدنية اللازمة للمشاركة فى عمليات الانقاذ على النحو التالى:
١ - تسلق الجبال والطرق الوعرة.
٢ - السباحة اللازمة لانقاذ الغرقى فى برك السيول.
٣ - انقاذ أسرى السيارات التى تحاصرها مياه السيول والكتل الصلبة التى تجرفها السيول فى مجراها.

ج - على مستوى مستشفى الطوارئ المركزى فى بداية ونهاية مجارى السيول:

- ١ - يفضل الا تتجاوز المسافة بين المستشفيات عن ٥٠٠ كم.
- ٢ - يتوافر بمستشفيات الطوارئ:
مهبط لطائرات الهليكوبتر.
غرفة للعناية المركزة.
غرفة عمليات.
أجهزة للأشعة التشخيصية
الكوادر الفنية من أطباء التخدير
فريق من اخصائيين العظام / الجراحة العامة /القلب والباطنى/ جراحة الاعصاب.
- د - لابد من توافر طبيب بيطرى للتعامل مع الاخطار العالية بالنسبة للثروة الحيوانيه لحمايتها فى مناطق ومجارى السيول.
ويلاحظ هنا أن السيول تؤدى الى انتشار العديد من الأمراض القاتلة بين المواشى على رأسها الطاعون.

دور الإعلام في تخفيض شدة خسائر الكوارث:
لاحظ الباحث من متابعة أحداث السيول اهتمام الصحافة - قومية
ومعارضة - بأمور ثلاثة:

الأول: اخبارى يقوم ببيان الكارثة ومدى الخسائر الناشئة عن
تحققها والتدابير والاجراءات التى تقوم بها الهيئات التنفيذية
والشعبية.

الثانى: توجيهات وتحركات القادة السياسية والوزراء.

الثالث: ما يمكن أن نسميه بمخاطبة الرأي العام من خلال
البحث فى أوجه القصور والأهمال بالقدر اللازم لتحديد مسئول أو
أكثر توجه اليه الاتهامات وفى هذا يقول أحد اساتذة الادارة أن حلقة
الخطأ والخسائر والغضب لا بد أن تغلق بالعقاب حتى يتنفس الناس
الصعداء.

وفى مجال اهتمام الصحافة بالبحث فى أوجه القصور والاهمال
وتوجيه الاتهامات فإن الأمر يأخذ بعدا سياسيا بالنسبة لصحف
المعارضة حيث يبدو جليا انتهازا للأحداث فى تحقيق أغراضها
السياسية.

هذا وقد استخلص الباحث وسيلة خاصة من وسائل ادارة الأخطار
تبدو ذات أهمية خاصة فى مجال الأخطار الطبيعية ذات العمومية والشدة
ونعنى بذلك الدور الذى يمكن أن يلعبه الاعلام فى تخفيض شدة خسائر
الكوارث من خلال:

- ١- تهيئة الرأي العام محليا ودوليا.
- ٢- جمع وتحليل البيانات.
- ٣- الاعلام والتوعية والتوجيه بالتدابير الشخصية الاجرائية
والطبيعية لمواجهة الخطر.
- ٤- اذاعة ونشر حقائق الموقف والتساؤلات والردود عليها.
- ٥- التعامل بموضوعية مع المسئولين وفرق الانقاذ تحفيزا لهم
على التفانى فى العمل.

السياسات الإستثمارية لتخفيض أخطار السيول وتحويلها إلى سيول صديقة:

من أهم سياسات إدارة الأخطار التي تؤدي إلى تخفيض خسائرها تلك التي تسمى بسياسة فرز وتنويع الأصول والإستثمارات والتي تكتسب أهميتها في موضوع الدراسة من تعرفنا على مناطق السيول على مستوى الجمهورية.

ومن ناحية أخرى فإن تلافى أخطار السيول يعنى فى نفس الوقت الإستفادة منها. ولذا يمكن أن نسمى وسائل تخفيض الخطر هنا بأنها تهذيب للسيول وتحويلها إلى سيول صديقة تعتبر مصدرا رئيسيا لعدد من الثروات القومية تتمثل أساسا فى الثروة الزراعية التي تستعيد فى أذهاننا دعوة القيادة السياسية إلى ما سمي بالثروة الخضراء التي أنشئت لتحقيقها هيئة عامة سميت بصندوق الثورة الخضراء.

وتتمثل السياسة الإستثمارية لتخفيض أخطار السيول فى سياسة فرز وتنويع الأصول والإستثمارات وفى قيام صندوق الثورة الخضراء بتمويل المشروعات الزراعية بمناطق السيول خاصة شبه جزيرة سيناء ذات الوضع الإستراتيجى الخاص.

فرز وتنويع الأصول والإستثمارات:

تكتسب سياسة فرز الأصول أهميتها فى مجال تخفيض أخطار السيول حيث أمكن تحديد خريطة لمناطق حدوثها وإنسيابها ومجاريها ووديانها على النحو الذى يمكن أن نلخصه فيما يلى:

أولا: شبه جزيرة سيناء:

١ - أحواض وادى العريش (مساحتها ١٩٥٠٠ كم٢ اى حوالى ٣/١ مساحة سيناء) وتتبع روافده الجنوبية من جنوب سيناء فوق هضبتى التيه والعجمة من ارتفاعات تصل إلى ١٦٠٠ متر وأهم مناطق التأثير بالسيول هنا (متوسط كمية مياه السيول الجارية فى هذا الحوض ٦٠

مليون متر مكعب/عام) وادى برقة ووادى أبو طريفية ووادى الرداف ووادى عتابه (مجراها الإتجاه العام جنوب - شمال).

٢ - أحواض خليج السويس (مساحتها ١٤٩٠٠ كم٢) وأكثر المناطق تأثرا بالسيول هي أودية سدر وغرندل ووسيط وفيران وجميعها تتبع من جنوب سيناء (تأخذ الإتجاه شرق - غرب).

٣ - أحواض خليج العقبة (مساحتها ١٢٥٠٠ كم٢) وأكثر المناطق تأثرا بالسيول أودية وادى وتير (يصب عند نويبع) ووادى ذهب ووادى كيد وأم عدوى ووادى العاط (وتتبع من جنوب سيناء وتأخذ فى مجراها الإتجاه العام غرب - شرق).

ثانياً: الصحراء الشرقية:

(أ) من مدينة القاهرة إلى أسيوط:

١ - وادى دجلة ووادى حوف والمنطقة الصناعية لشركة النصر للسيارات وشركة طره للاسمنت ومدينة المعصره

٢ - وادى جبه ووادى جراوى ومدينة ١٥ مايو.

٣ - وادى الوراق ووادى طفيح وقرى مركز الصف

بجنوب الجيزة و بالشرق من النيل.

٤ - وادى سنور جنوب مدينة بنى سويف الجديدة.

٥ - وادى فقيره ووادى الشيخ بالفشن.

٦ - مدينة المنيا (القديمة).

(ب) من أسيوط وحتى أدفو:

وادى قنا ووادى زيدون ووادى عطا الله ووادى المياه ووادى شغب.

(ج) من أدفو وحتى نهاية بحيرة ناصر:

أحواض شرق النيل من أدفو إلى أسوان وادية حجازة بقنا وعباس بأسوان.

(د) منطقة البحر الاحمر وسواحلها:

أولاد ابو سلامة - القصير - مرسى علم - وادى حجول والسويس.

ثالثاً: منطقة الصحراء الغربية:

وادى أم رخم ووادى ماجد بمطروح - الوادى الجديد وأبو طرطور.

وكانت هناك العديد من التوصيات فى مجال تخفيض هذه المخاطر مع الإستفادة من مياه السيول من بينها تكثيف الغطاء النباتى خاصة فى

المناطق التي كانت توجد بها أحواض الأودية حيث تعمل النباتات على إعاقه حركة السيل مع الإهتمام بالنباتات الجديده ذات القدرة على تحقيق أقصى إعاقه ممكنة والتي تزيد فى الوقت ذاته من الطاقة الرعوية وبالتالي الثروة الحيوانية.

وإذ إستخلصنا من الدراسة أن:

كمية الأمطار = كمية السيول + كمية التسربات داخل الصخور المختلفة + كمية البحر

ومن هنا فإذا أمكن إبطاء سرعة إنسياب الأمطار فى مجاريها كلما إنخفضت كمية السيول وزادت كمية التسربات داخل الصخور المختلفة بفرض ثبات كمية البحر (وهو أمر منطقي مع زيادة كمية التسرب) نكون قد حققنا فائدتين معا فإلى جانب إنخفاض خطر السيول الناشئ عن إندفاعها المدمر فاننا نكون قد حققنا زيادة فى كمية المياه الجوفية وبالتالي زراعة مساحات شاسعة من أراضى الصحراء التي تبين من الدراسة صلاحيتها للزراعة إذا ما تم توفير المياه.

وتحقيقا لفاعلية تكثيف الغطاء النباتي وزيادة حجم الخزان الجوفى فقد تمت التوصية باقامة السدود على الأودية وتطهير البرابح وخفض مناسيب الطرق لمستوى أدنى من مستوى قاع مجارى الأودية، وبوجه عام فان من الضروري لتهديب مياه السيول - إذا صح هذا التعبير - وتخزينها فى بحيرات أو فى خزان جوفى إجراء المزيد من الدراسات الجيولوجية التركيبية لتحديد السيول الطبيعية السطحية والدراسات الهيدرولوجية وجيوفيزيكية لتحديد سمك طبقات الخزان الجوفى وحساب حجم الخزان وتحديد السدود الطبيعية تحت السطح، وذلك وفقا لعناصر الدراسة المبينة بنهاية الفصل الاول من الباب الاول.

وهكذا فان من المرغوب فيه توجيه السياسات الاستثمارية الى الإهتمام بالقيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية فى مجالات المراعى والنباتات والزراعة، وهى أمور تقع فى دائرة ما يسمى بالثورة الخضراء والتي أنشئت لتحقيقها هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء سميت بصندوق الثورة الخضراء.

نتائج تحليل الخطر وقياسه وآثاره:

تقع مصر ضمن الحزام العالمي للصحراء الجافة الحارة وتعتبر من المناطق ذات الأمطار القليلة إلا أن تلك الأمطار تكون غزيرة على فترات زمنية غير متباعدة.

وحيث تسقط الأمطار على شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية فإن لمياهها قوة جريان عالية لما تتميز به تلك المناطق من مظاهر طبوغرافية ساعدت على تكوين شبكات صرف طبيعي (وديان) تتجمع فيها مياه الأمطار وتتجه للتصريف خارجيا إلى البحرين الأحمر والمتوسط ونهر النيل حسب الأحوال.

ويؤدى جريان السيل بسرعه واندفاعه إلى خسائر فى الأرواح والممتلكات تزايد فى المناطق الصحراوية وتشتد فى المناطق ذات الكثافة السكانية والصناعية وكما وقعت فى مناطق الثروة الحيوانية والزراعية.

ومنذ البداية فإن من الضرورى ملاحظة أن التركيز على أخطار السيول لا يجب أن يتم بعيدا عن رؤيتنا لها كمصدر من مصادر الثروة والنماء إذا ما تم ترشيدها واستخدامها فى زراعة مناطق شاسعة صالحة للزراعة والرى ولا تنقصها سوى المياه.

وهكذا فكما أن للنار دورها الإقتصادى الرئيسى منذ بدء الخليقة فإن عدم ترشيدها استخدامها يؤدى لان تصبح قوة تدميرية لاحدى الخسائر الناشئة عنها نارا عدوة بدلا من أن تكون نارا صديقة" . . . فإن الامر ذاته بالنسبة الى السيول اذ تعتبر صورة لسوء استخدام مياه الامطار الغزيرة اذا ما راعينا المتساوية التالية:

كمية مياه الامطار = كمية مياه السيول المفقودة فى المصببات + كمية المياه المتسربة داخل الصخور الى الخزانات الجوفية + كمية المياه المتبخرة.

وهكذا اهتمت دراستنا فى مجال ادارة اخطار السيول بكيفية الاستفادة منها الى جانب سياسات الاخطار المتعارف عليها ذلك أن الاستفادة من السيول تتحقق فى ذات اللحظة التى نهتم فيها بتدابير الوقاية من أخطارها وتخفيف شدة الخسائر الناشئة عنها مما يبرر اقتصاديا الاهتمام بتدابير الوقاية والتحكم فى الخطر.

ومن هنا يمكن ننادى بأنه اذا ما كانت مصر وحضارتها هبة النيل فان شبه جزيرة سيناء ومشروعاتها الانمائية ترتبط بترشيد السيول أو تهذيبها اذا صح هذا التعبير، وفى هذا الشأن فان من المناسب أن نشير الى أن بواى سدر بمفرده ٧٨٠ كم٢ من الاراضى الصالحة للزراعة والرى. وأن المياه التى تفقد من خلال ما أمكن حصره وقياسه تكفى لزراعة مساحات أكت.

الاحتمالات المستقبلية المتوقعة لاطار السيول:

مع تزايد مشروعات التعمير والتنمية بالمناطق الصحراوية وشبه جزيرة سيناء.

وبمراعاة تنبؤات رجال الارصاد الجوية بتغيرات مناخية مؤكدة.

يمكن أن نخلص إلى تزايد شدة المخاطر المدمرة للسيول خلال السنوات المستقبلية تأسيسا على ما يلى:

١ - تزايد فى شبه جزيرة سيناء مشروعات التعمير والامتداد العمرانى والسكانى والسياحى بصورة ملحوظة، دون أن يؤخذ فى الحسبان تفادى أخطار السيول.

وعلى وجه التحديد فقد أقيمت بسيناء العديد من القرى السياحية التى تقع فى مصبات مجارى السيول ومثلها: دغش لاند وشاطئ القمر على خليج السويس ومدينة سدر التى تقع على دلتا وادى سدر، ومجموعة من القرى السياحية بمدينة دهب التى تقع على دلتا وادى دهب ومدينة نويبع التى تقع على دلتا وتير ومدينة شرم الشيخ على خليج العقبة.

٢ - مما يزيد من احتمالات الخطورة وقوع العديد من المدن والإنشاءات بالعديد من مناطق الجمهورية التى يصل الجريان السيلى

فيها إلى معدلات عالية... ولا يغير من ذلك - في ظل التغيرات المناخية المتوقعة - أن بعضها لم يتعرض للسيول منذ سنوات عديدة.
وعلى وجه التحديد:

- تقع مناطق المعادى وطره ووادى حوف والمعصرة بالقرب من وادى دجله حيث لا يستبعد رجال الارصاد الجوية وقوع السيول رغم انقطاعها طوال الـ ٥٠ عاما الماضية.
- تتعرض مدينة ١٥ مايو لخطر السيول من وادى جبة ووادى جراوى.

- تقع مدينة الصف فى مصب وادى الوراق ووادى اطفيح
- تقع المنطقة الجنوبية لمدينة بنى سويف الجديدة فى مصب وادى سور.

- تقع مدينة الفشن فى مصب وادى فقيرة ووادى الشيخ
- تقع نزلة طابيت فى مصب وادى طرفة.
- تقع مدينتنا قنا وقفت فى مناطق تتسع فيها مساحة وادى قنا ووادى زيدون.

- تعتبر أودية عباس باسوان وحجازة بقنا من أخطر الاودية بمنطقة ادفو وحتى نهاية بحيرة ناصر.
- تتعرض مرسى علم لمسار سيول جبل نجلية عبر وادى أم خريفة.

- على الرغم من أنه قد روعيت مواقع أخطار السيول عند تصميم وانشاء الطريق الذى يربط الطريق الساحلى بمدينة سانت كاترين فى منتصف جنوب سيناء، وتم انشاء كبرى لتفادى تلك المواقع الا أن عمليات النحت التى تتعرض لها هذه المناطق أثرت على جوانب الكبارى كنتيجة لحركة السيول أو غلق فتحات التصريف بالرواسب الخشنة مما يؤدي الى تقليل كفاءة الكبارى.

- يقع الإمتداد العمرانى لمدينة العريش وحتى قرية أبو صقل فى مصب وادى العريش أكبر أودية سيناء... مع امتلاء سد الروافعة بالرواسب الى منسوب ١٢٨ مترا فوق سطح البحر فى حين أن أقصى منسوب له ١٣٠ مترا فوق سطح البحر، مما يقلل من سعته ويؤدي الى مرور مياه السيول العالية فوق عتب السد.

المبحث الثاني تأمين أخطار السيول

يقوم التأمين على فكرة تفتيت الخسائر من خلال توزيعها بين المعرضين للاخطار وبمعنى آخر فإن جوهر العملية التأمينية يتمثل في تجميع الخسائر التي تنشأ عن تحقق خطر ما محتمل الحدوث وتوزيعها على المعرضين للخطر بافتراض أن الخطر لا يتحقق بالنسبة الى جميع المعرضين للخطر في وقت واحد.

ومن هنا نفهم كيف تتحفظ شركات التأمين في قبول تغطية الاخطار الطبيعية بدون شروط وأسعار خاصة ليس فقط نتيجة لشدة الخسائر وانما لتحقيقها بالنسبة لغالبية المعرضين للخطر وبالتالي تأخذ شكل الكارثة ما لم يعاد تأمين الخطر بالاستفادة من عالمية التأمين فيتم توزيع الخسائر بين المعرضين للاخطار على مستوى العالم بمختلف مناطقه الجغرافية.

والى جانب شركات التأمين كهيئات متخصصة ينقل اليها عبء الخسائر الناشئة عن تحقق الخطر مقابل مبلغ أو عدة مبالغ مقدما يلتزم المؤمن له بأدائها.. إلى جانب تلك الهيئات فقد يكون من المناسب قيام المعرضين للخطر بالاشتراك المباشر في تحمل جزء من الخسائر من خلال ما يعرف بالتأمين التبادلي وينشئون لهذا الغرض صناديق أو جماعات خاصة تتحدد التزاماتهم تجاهها في ضوء الخسائر الفعلية التي تتحقق.

ونظرا لإمتداد أخطار السيول إلى الأشخاص فضلا عن الممتلكات فإن لنظم التأمينات الاجتماعية هنا دورها بالنسبة للاخطار التي تتعرض لها الفئات التي تشملها تلك النظم والامر ذاته بالنسبة لافراد القوات المسلحة التي تقع مواقعها بمناطق السيول أو يشاركون القطاع المدني في عمليات الانقاذ واعادة الحياة الطبيعية لمناطق الأحداث وهؤلاء يعاملون تأمينيا من خلال نظام خاص للتقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

وهكذا تنقسم التدابير التأمينية للتعامل مع أخطار السيول إلى:

أولاً: الإشتراك المباشر في تحمل الخسائر "التأمين التبادلي وجمعيات وصناديق التأمين"

يرجع نجاح هذه الطريقة إلى أن الخطر لا يصيب الأفراد عادة في جميع المناطق في وقت واحد وبذات الشدة ومن هنا تتوافر الرغبة والمصلحة في إشتراك أعضاء مجموعات المعرضين لخطر معين في تحمل آثار تحققه بالنسبة لبعض الأعضاء.

وهكذا فإن من السمات الأساسية لهذه الصورة قيامها على نوع من التعاون والتآخي بين الأعضاء المعرضين للخطر دون سعي إلى تحقيق ربح فيديرها الأعضاء بمعرفتهم ولمصلحتهم وتكون مسئولية كل منهم بقدر الخسارة ونسبة مساهمته فيها وبالتالي يقدم كل منهم التأمين للآخر ولذلك سميت بالتأمين التبادلي.

وفي بعض جماعات التأمين التبادلي قد ينص على قيام كل عضو بأداء إشتراك تكفي حصيلته لمواجهة الخسائر المحتملة بمجرد تحققها... بدلا من جمع الخسائر من الأعضاء بعد تحقق الخطر ثم أدائها لمن تحقق الخطر بالنسبة له وهو ما يؤدي لعدم اداء التعويض في الوقت الملائم، وفي هذه الصورة تكون الاشتراكات المدفوعة عرضة للتعديل فيرد فائضها أو يرحل كاحتياطي وعلى العكس يتم تحصيل اشتراك إضافي أو زيادة الإشتراك وذلك كله على ضوء الخسائر المالية التي تلتزم بها الجماعة.

وحيث تقتصر الجماعة على التعامل مع بعض اخطار الاشخاص أو يغلب عليها ذلك فقد تهتم ببعض الجوانب الإجتماعية الى جانب أعمال التأمين وفي هذا تتفق كل من الجمعيات والصناديق الخاصة بل قد تنشأ الثانية من خلال الأولى.

وبوجه عام فإنه مع قيام احتمالات تحقق الأخطار ونظرا لشدتها فإن الأمر يستلزم تجميع أكبر عدد ممكن من المعرضين للخطر في مناطق متعددة لتكوين جمعيات خاصة ذات صندوق دعم مركزي

وصناديق تأمين خاصة مركزية بما يحقق أكبر قدر من التكامل بين أعضائها في مواجهة الخطر من خلال تجميع الخسائر التي تتحقق للبعض وإعادة توزيعها بين الكل.

وتتزايد أهمية تكوين الجمعيات والصناديق المركزية المشار إليها كلما أجمت هيئات التأمين عن التعامل مع الخطر أو لم تكن الحماية التأمينية التي توفرها كافية.

وتعتبر جمعيات التأمين التعاونية من صور الهيئات التأمينية الواردة بقانون الإشراف الرقابة على هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ٩١ لسنة ٩٥ ويقصد بها تلك التي يتم تكوينها طبقاً لأحكام قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وبشرط ألا يقل رأسمال المدفوع عن عشرة ملايين جنيه.

وتتولى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين تسجيل هذه الجمعيات والترخيص لها بمزاولة نشاطها والرقابة والإشراف عليها.

هذا ووفقاً لقانون الجمعيات فإن من الجمعيات تلك ذات الصفة العامة وتعتبر كذلك كل جمعية يقصد بها تحقيق مصلحة عامة يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك.

هذا وإتفاقاً مع جسامه الخسائر فإن من المناسب الإستفادة من أحكام قانون الجمعيات من حيث تكوين إتحاد نوعى عام.

ثانياً: التأمينات الإجتماعية وأخطار السيول:

تمتد أخطار السيول إلى الأشخاص كما تمتد إلى الممتلكات وباعتبارها من الحوادث الفجائية التي تصيب جسم الإنسان بالضرر فإنها تعتبر من حوادث العمل بالنسبة لمن يسرى في شأنهم تأمين إصابات العمل الإجتماعى... ونظراً لتدميرها وإعاقتها للطرق فى مجراها فإنها تؤدى إلى حوادث الطرق التي تأخذ حكم حوادث العمل وفقاً لتأمين إصابات العمل المشار إليه.

وحيث تتصف أخطار السيول بالشدة والجسامة فإنها تستدعي تدخل العديد من الأجهزة المدنية للمشاركة في أعمال الإنقاذ والعلاج وأعمال إعادة الحياة الطبيعية للمناطق المنكوبة وفي أداء العاملين لتلك الأعمال يبذلون جهدا غير عادى نظرا لتلاحق الأحداث والآثار المدمرة وسرعتها وهنا تتوافر شروط اعتبار ما يقع من إصابات إجهاد وإرهاق من إصابات العمل.

هذا ومن ناحية أخرى فإن أخطار السيول تؤدي الى عجز دائم بل قد تؤدي الى الوفاة وهنا فإن تأمين العجز والوفاة الاجتماعى يؤدي تعويضاته العينية والمادية سواء كان العجز أو كانت الوفاة نتيجة اصابة عمل أو لم تتوافر فى شأنها شروط اصابة العمل.

ورغم فاعلية نظم التأمين الاجتماعى وعموميتها فإنها تعتبر قاصرة عن توفير الحماية التأمينية للأشخاص المعرضين لخطر السيول وغيرها من الأخطار الطبيعية، ذلك أنه رغم تعدد قوانين التأمين الاجتماعى فإن لكل منها مجاله سواء من حيث أنواع التأمينات التى يهتم بها أو من حيث الفئات التى تمتد اليها تلك القوانين.

ولنا ملاحظة توسع التأمين الاجتماعى فى تحديد خطر إصابة العمل فهناك صورا ثلاث لإصابة العمل من بينها الاصابه نتيجة حادث يقع للمؤمن عليه وذلك سواء وقع الحادث اثناء تأدية العمل أو بسبب اداء العمل وتعتبر فى حكم ذلك الحوادث التى تقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .. ونرى شمول تلك الصورة لحوادث السيول آخذين فى الاعتبار تفهمنا لشروطى تحقق السيول:

الأول: هطول مفاجئ لأمطار غزيرة قد تمتد لساعات طويلة خلال فترات زمنية متقاربة أو متباعدة.

الثانى: سرعة شديدة وعنيفه لانسياب مياه الأمطار الغزيرة تدفع وتدمر كل ما فى طريقها من انشاءات وكائنات ويصور اندفاعها فى أذهاننا البيت الشعرى "مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل".

ثالثا: نظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة:

تقع أغلب مناطق السيول بالمناطق الصحراوية حيث يوجد العديد من المواقع العسكرية وأفراد القوات المسلحة والمجندين والمكلفين بل والمدنيين العاملين بالقوات المسلحة.

ومن ناحية أخرى فنظرا لشدة وضخامة أخطار السيول وقواها التدميرية فقد جرى العمل على تعاون القوات المسلحة بإمكانياتها المادية والبشرية في عمليات الانقاذ وفي إعادة الحياة الطبيعية الى مناطق الخطر.

وهكذا يتعرض أفراد القوات المسلحة وجميع العاملين بها لأخطار السيول بصورة وبمعدلات قد تكون أكثر من مثلتها بالنسبة لباقي المواطنين.

معاملة الاصابة الناتجة عن أعمال الانقاذ وإعادة الحياة الطبيعية الى مناطق السيول:

ينص نظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة على معاملة تأمينية خاصة لحالات الاستشهاد والعجز الكلى أو الجزئي بسبب العمليات الحربية وحوادث الطيران بسبب الخدمة، وتمتد تلك المعاملة لحالات أخرى نصت عليها المادة (٣١) من النظام من بينها:

- ١- الانفجارات التي تحدث من الألغام والمفرقات.
 - ٢- الاسقاط الجوي أو الغوص تحت الماء.
 - ٣- حوادث الاشتباك مع المهربين.
 - ٤- الحالات المماثلة التي يصدر بها قرار من وزير الحربية.
- ولنا هنا أن نشير الى اتفاق حوادث السيول في طبيعتها وآثارها مع الحوادث المشار اليها بالبند ١، ٢، ٣ لما تتصف به من عنف وقوة تدمير تعادل انفجارات الألغام والغوص تحت الماء في ظروف الأمطار الغزيرة المندفعة وتتضاعف الى جانبها حوادث الاشتباك مع المهربين.

رابعا: التأمينات التجارية وإعادة التأمين:

تناولنا فيما سبق ثلاث من صور التأمين تساهم في ادارة أخطار السيول بتخفيض خسائرها... أما بتوزيعها بين المعرضين لتلك

الأخطار وهذا هو التأمين التبادلي... أو الاشتراك المباشر فى تحمل الخسائر أو بقيام نظم التأمينات الاجتماعية ونظام التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بتحمل خسائر الأشخاص المؤمن عليهم وفقا لتلك النظم.

ولنا أن نلاحظ هنا أنه رغم شمول التأمين التبادلي لتأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات فإن الحماية التأمينية تكون محدودة نسبيا الى تلك التى توفرها التأمينات التجارية إذ تقتصر على قدرات المعرضين للخطر داخل البلاد فى حين تمتد بالنسبة للتأمينات التجارية الى المعرضين للخطر داخل وخارج البلاد من خلال عمليات إعادة التأمين.

كما يلاحظ أيضا أن نظم التأمينات الاجتماعية فى القطاعين المدنى والعسكرى لا تهتم بتأمينات الممتلكات بوجه عام وتقتصر بالنسبة لتأمينات الأشخاص على بعض فئات القوى العاملة التى تمتد اليها تلك النظم.

ومن هنا لا يمكن إغفال دور التأمينات التجارية التى تقوم بتوزيع الأخطار الجسيمه على مستوى العالم ذلك أن الأصل فى التأمين التجارى دوليته حيث تتم مزاولته من خلال نقل عبء الخسائر إلى هيئة متخصصة تقوم بتوزيعها بين جميع المعرضين للخطر عالميا وبالتالي يتم تفتيت الخسائر بين أكبر عدد ممكن وهو أمر أساسى خاصة بالنسبة للأخطار الطبيعية ذات الخسائر الضخمة والتى لوحظ تزايد شدتها فى السنوات الأخيرة.

وقد تزايدت فى السنوات الأخيرة أهمية إعادة تأمين الأخطار الطبيعية مع تزايد معدلات وشدة خسائر تلك الأخطار على المستوى العالمى.

مبررات ومفهوم إعادة التأمين تتفق ومركزية وشدة أخطار السيول:

منذ البداية وتهتم مشروعات التأمين الخاص والتجارى بالتعامل مع عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر غير المركزة ومع الاخطار

التي يتناسب حجمها ونوعها واحتمالات تحققها مع القدرة المالية والفنية لتلك المشروعات.

لذا كان التساؤل كيف اذن تقوم هيئات التأمين التجارى بمباشرة مختلف عمليات التأمين بمجرد انشائها وحيث تكون حصيلة محفظتها التأمينية محدودة، بل وكيف تنشأ صناديق خاصة لتأمينات الاشخاص لعدد من الافراد الذين يجمعهم نشاط واحد او عمل واحد.

وكيف تقبل شركة التأمين على حياة شخص بعدة ملايين في حين أن متوسط مبالغ التأمين بالنسبة للأشخاص الاخرين المؤمنين لا يتجاوز ١% من هذا المبلغ.

وكيف تقبل هيئات التأمين تغطية اخطار الحرب والثورات والزلازل - باقساط إضافية وكيف نطالبها بالتعامل مع اخطار السيول التي تتميز بالشدّة والتركز في مناطق محددة.

وذلك رغم أن مثل هذه الاخطار تكون مركزة وتصيب عددا كبيرا من الافراد في حالة تحققها وتتميز خسائرها بالضخامة.

وماذا لو طلب من احدى هيئات التأمين القيام بالتأمين على سفن أو بضائع أو طائرات أو مصانع ضخمة بمبالغ قد تزيد على رأسمالها بل واحتياطياتها..

إن شركات التأمين تسعى وتفخر بالتأمين على السفن التي تدار بالطاقة الذرية والطائرات العملاقة وناطحات السحاب رغم أن الخطر هنا يكون مركزا في شئ واحد ومكان واحد وذلك على أساس أنها لا تحتفظ لنفسها من تلك العمليات إلا بالقدر الذي يناسب قدراتها المالية ويتفق مع سياستها الفنية في قبول الأخطار والتعامل معها وفي ذات الوقت تتعاقد مع شركة أو شركات تأمين أخرى بالمبلغ الفائض الزائد على قدرتها، فإذا ما تحقق الخطر التزمت أمام المؤمن له الأصلي بالمبالغ والتعويضات المتفق عليها كاملة مع رجوعها على الشركة أو الشركات الأخرى المتعاقد معها بنصيبها من تلك المبالغ والتعويضات وفقا للعقود المبرمة معها فلا تتحمل فعلا سوى جزء محدود من المبلغ أو التعويضات التي تلتزم بادائها.

إن شركات التأمين بهذه الوسيلة التي تسمى بإعادة التأمين تقوم بتوزيع الخطر وتفتيته بين العديد من المؤمنين فيصبح منتشرا وغير مركز وبالتالي يصبح قابلا للتأمين من الناحية الفنية ويتحقق التوازن المنشود بين مبالغ عمليات التأمين التي تتحمل شركة التأمين مسئوليتها.

ومن هنا فاننا نطالب شركات التأمين بالتعامل مع أخطار السيول وتوفير التغطيات التأمينية المناسبة.

ولنا هنا أن نشير إلى قيام شركات إعادة التأمين بتقديم النصح والمشورة لشركات التأمين المباشر باعتبارها شركات متخصصة في إعادة التأمين ينحصر نشاطها في هذا الشأن ولا تقوم بأية عمليات تأمين مباشر، فإذا كان المبلغ أو الجزء المعاد تأمينه أكبر من القدرة المالية لشركة إعادة التأمين ومركزا في مكان واحد فانها قد تقبل جزءا منه وقد تقبله بأكمله وتحتفظ بجزء منه ثم تقوم بإعادة التأمين على الباقي ونكون بذلك امام مؤمن مباشر معيد للتأمين وشركة لإعادة التأمين تقبل القدر المعاد تأمينه بأكمله ثم تقوم بدور معيد التأمين بالنسبة للجزء الزائد عن حد احتفاظها من المبلغ المعاد تأمينه، وبمعنى آخر فاننا نكون امام عملية إعادة إعادة التأمين أو تأمين على إعادة التأمين.

المطالبة بتغطيات تأمينية تتفق وتزايد معدلات وشدة خسائر الاخطار الطبيعية على المستوى العالمى:

تعرضت أجزاء عديدة من العالم الى كوارث طبيعية غير متوقعة خلال السنوات القليلة الماضية مما دعا رجال التأمين الى توجيه اهتمام كبير الى دراسة تلك الظواهر والكوارث خاصة مع جسامه التعويضات التي قامت بأدائها شركات التأمين.

وقد ظهرت نظريات حديثة عن امكانية التنبؤ بالمناخ وثار التساؤل عما اذا كنا بصدد مؤشرات لتغير كبير فى مجال المناخ على مستوى الكرة الارضية كلها أم أن تلك الظواهر هى تغيرات وقتية فى حين أن المستقبل لا يزال غير معلوم؟

وأيا ما كانت الاجابة فإن انحسار المساحات الخضراء وتأثير زيادة العديد من الغازات أدى الى ارتفاع نسبة ثاني اكسيد الكربون فى المجال الجوى وهو فى مجمله نتيجة للأنشطة التى يمارسها الإنسان.

وهذه المشكلة قد تم اثباتها رياضيا ببعض المعادلات... مع مراعاة تحفظ بعض العلماء على مدى امكانية الاعتماد على هذه المعادلات فى التنبؤ بالتغير فى المناخ خلال مدة تتجاوز عشر سنوات أو أكثر... ويشيرون هنا الى حالة عدم التأكد من البيانات السابقة وردود الفعل لها وأيضا الى حقيقة ان تغير المناخ له مراحل زمنية مختلفة فمثلا مناخ المحيطات وتلوج القطب الشمالى والجنوبى يكون ردود فعلها بطئ عن ردود فعل الغلاف الجوى وعن ردود الفعل على سطح الارض عامة.

وبوجه عام وبغض النظر عن سبب هذا التغير الكبير فى المناخ فلا شك أنه مهما كان حجم الاخطار الطبيعية ومهما كان احتمال تطورها فإن التأمين يتأثر بالظروف الدولية سياسيا واقتصاديا وقانونيا وأن الصفة الواضحة لهذه الظروف هى التغير السريع مما يعنى أن من المتوقع التزام المؤمنين ومعيدى التأمين بأداء تعويضات متزايدة للاخطار المشار اليها فى المستقبل.

ومن هذا المنطق فقد طالب المشرعون بتغطيات تأمينية عديدة وكبيرة.. ففى ١٩٩٠/٦/٢٥ وعلى أثر العواصف التى اجتاحت شمال أوروبا طالب المشرعون بشمول وثائق الحريق لتغطية اخطار الرياح والعواصف والاعاصير والاعاصير الدائرة... واصبح من الواضح أن هذه التغطيات لا تشمل التغطيات الحكومية التى تغطى الخسائر الناتجة عن السيول وهبوط الاراضى والزلازل وخسائر المزروعات التى تغطيها جهات الدولة المسئولة عن الزراعة.

وفى المستقبل فإن من المتوقع حدوث تغير سريع فى التأمين الاجبارى وتوسع فى تغطيات العواصف فى أسواق التأمين خاصة بالنسبة للدول المعرضة لهذه الاخطار والتى تشجع الحكومات فيها مثل هذه التغطيات.

وخلال السنوات القليلة الماضية وعلى مستوى العالم أجمع قامت شركات التأمين بأداء تعويضات كبيرة للخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

وقد تفاوتت مبالغ التعويضات من حوادث فردية الى حوادث جماعية... وعلى سبيل المثال بالنسبة للحوادث الفردية فقد بلغت التعويضات المدفوعة لاصار جليبرت في سنة ١٩٨٨ بليون دولار.. وبلغت بالنسبة لإعصار هيوغ سنة ١٩٨٩ ٤ بليون دولار... والقدر ذاته بالنسبة لإعصار ميرلا الدائر سنة ٩١..، أما الحوادث شديدة الوطأه فمثالها العواصف التي اجتاحت ودمرت العديد من دول شمال أوروبا في يناير سنة ٩٠ واستندت قدرا كبيرا من عقود وإتفاقيات التأمين وإعادة التأمين.

وتوضح مراجعة الكوارث الطبيعية في السنوات الماضية وآثارها المدمرة حقيقة أنه لا توجد قوة إقتصادية في أى منطقة من العالم يمكنها تحمل كل هذه الخسائر وعلى الرغم من توزيع الخسائر بين معيدي التأمين وبين حدود الاحتفاظ لشركات التأمين الا أن هذه الخسائر أصبحت تمثل عبئا ثقيلا.

ويجب ملاحظة أن ما سبق ذكره لا ينطبق على الاعصار المدمر الذي اجتاح اليابان والذي تحمل السوق الدولي للتأمين ثلث تعويضاته فقط تأسيسا على مايلي:

- ١ - تهتم اليابان بالاحتفاظ داخل السوق الياباني بنسبة عالية من التغطية تتجاوز تلك المعاد تأمينها.
- ٢ - تمت تغطية أغلب الخسائر محليا نظرا لعدم الدقة في تقدير مدى الخسائر الناتجة عن الحادث الواحد.

وهكذا فلولا تلك الظروف لتحمل معيدي التأمين في العالم حوالى ٧٥% من التعويضات.

وقد أدت عدم الدقة في تقدير مدى الخسائر الى قيام عدد كبير من المؤمنين اليابانيين بسحب مبالغ ضخمة من الاحتياطيات كما قام البعض الاخر بالافتراض من البنوك لمواجهة الخسائر المقابلة لتغطيتهم.

أما في دول أوروبا فإن الحجم الأكبر من التغطيات يتم إعادة تأمينه... وقد واجهت بعض شركات التأمين الانجليزية في عام ٨٧ خسائر عالية مما انعكس على قيامها بتحويل معظم التغطيات الى معيدي التأمين وهكذا امتدت اتفاقيات إعادة التأمين الى تغطية أكثر من ثلثي الخسائر التي تحققت عام ٩٠.

واخيرا فإنه نظرا لان سوق تأمين لندن يتحكم في جزء كبير من التغطيات العالمية فقد اصاب هذا السوق صدمات شديدة وعديده خلال السنوات القليلة الماضية، وقد ادى ذلك الى انخفاض التغطيات المقدمة من السوق الانجليزي منذ أول عام ٨٧ وتزايد ذلك أثر خسائر عامي ٨٨ و٨٩ ثم خسائر عام ٩٠ فضلا عن جزء من خسائر اليابان عام ٩١... وهكذا أصبحت التغطيات المقدمة من سوق لندن محدودة ومؤقتة كما أصبح من شروط التغطية تحديد الوحدات المؤمنة ويتم تسعير التغطية بناء على ذلك.

وعلى أى حال فقد قامت هيئات إعادة التأمين بتقديم التغطيات اللازمة للمؤمنين مما أدى الى تفتيت الخسائر الا أنه من غير المتوقع استمرار تلك التغطيات أو انخفاض مداها خلال السنوات المستقبلية.

والمشكلة الاساسية هي تحديد اسعار التغطيات التي يقدمها السوق فالسعر يجب ان يتم تحديده بصورة عادلة بين مقدمي التغطيات بما في ذلك المؤمنين المباشرين وبين المستفيدين من تلك التغطيات وهكذا يحتاج الى وضع معادلة رياضية تشتمل على عنصر يمثل المبادئ التبادلية للتأمين والعناصر المؤثرة في مثل هذه التغطيات.

وبمراعاة مبادئ التسعير الاساسية في وثائق التأمين المتضمنة لتغطيات الوحدات محده ضد الكوارث الطبيعية بناء على خسائر سنة ٩٠... فإن خسائر ٩١ جاءت أعلى، ومن هنا ارتفعت اسعار التغطيات في بداية عام ٩٢ بصورة كبيرة نتيجة لأصرار معيدي التأمين على رفع الاسعار وتحديد حجم التغطيات وتعديل الاتفاقيات في هذا الاتجاه.

جاء ذلك كرد فعل من جانب شركات إعادة التأمين أثر حوادث ٩١ للضغط على مكتبي التأمين حتى يتحملون قدرا أكبر من المسؤولية عند الإكتتاب عن طريق زيادة حجم ما يتحملونه ورفع شرائح إعادة التأمين

وتحديد حدا أدنى لحدود احتفاظ التأمين فى كل شريحه... وللاسف فإن هذه الخطورة لم تمنع بعض مكنتبى التأمين من تقديم تغطيات لحدود أقل من الحدود التى حددتها شركات اعادة التأمين(تغطية التحمل) وذلك مقابل أسعار ضئيلة لا تتناسب مع حجم المسئولية المقابلة لهذه التغطيات.

وكنتيجة لذلك فإن بعض معيدى التأمين قاموا بتقديم التزاماتهم تجاه شركات التأمين المباشر حتى ٩٠ ثم رفضوا التعامل معها بعد ذلك مما أدى الى انتقالهم لاسواق أخرى أقل قدرة وبالتالي فإن الضمان المتوافر لهم أصبح غير موجود وهكذا تمثل رد سوق التأمين تجاه الخسائر الكبيره الى تقليل حجم التغطيات المقدمة ورفع الاسعار ما أدى إلى زيادة تكاليف اعادة التأمين للتغطيات المعتادة بنسبة كبيرة.

ولم يتمكن العلماء من تقرير ما إذا كانت هناك زيادة فى معدل تكرار العواصف والأعاصير فى المستقبل مما يجعل من الصعب التوصل إلى تحديد المدة التى ستمر حتى تتحقق تلك الكوارث مره أخرى كما لم يتمكنوا من الاستنتاج الدقيق لحجم الخسائر المتوقعة.

وإذا ما إعتدنا على الخبرة المتوافرة عن السنوات الماضية فإن بعض الحوادث لها من الحدة ما يستنفذ الإحتياطيات والفائض وأيضاً رأس المال لمكنتبى التأمين .. وأن على معيدى التأمين مراعاة تكوين إحتياطيات كبيرة لمواجهة الخسائر المقابلة وحتى يتمكنوا من زيادة حجم التغطية المقدمة.

وهكذا فان معيدى التأمين سوف يتجهون لرفع أسعار إعادة تأمين الأخطار الطبيعية وقد يطالبون بتعديل أحكام هيئات الإشراف نحو زيادة حدود الإحتفاظ بالأخطار المشار إليها.

الفصل الخامس

التأمين

وأخطار الأشخاص والممتلكات والمسئولية

المبحث الأول : أخطار الأشخاص

المبحث الثاني : أخطار الممتلكات

المبحث الثالث : أخطار المسئولية المدنية

تمهيد

نتناول في هذا الفصل مفاهيم الأخطار الأساسية التي يمكن التعامل معها تأمينياً بمراعاة تقسيمها إلى أخطار الأشخاص وتهتم بها تأمينات الأشخاص وأخطار ممتلكات تهتم بها تأمينات الممتلكات وأخيراً أخطار المسؤولية المدنية والتي تتعامل معها تأمينات المسؤولية المدنية وهكذا نلاحظ العلاقة بين الخطر والتأمين باعتباره نظام نشأ ليشبع حاجات البشر والمجتمعات إلى الأمن والاستقرار وبالتالي فإن أنواعه تتعدد بتعدد الأخطار التي يتعرض لها البشر وما يطرأ عليها من تغير وما يصاحبها من ظروف إجتماعية وإقتصادية وسياسية.

المبحث الأول أخطار الأشخاص

خطر الوفاة:-

يتم التعامل تأمينيا مع هذا الخطر بصور مختلفة تتعدد معها عقود التأمين ومن أنواعها:

١- عقد التأمين لمدى الحياة Whole life Assurance contract وبمقتضاة يؤدي مبلغ التأمين عند الوفاة فى أى وقت.

٢- عقد التأمين المؤقت Term or Temporary Insurance وبمقتضاة يؤدي المؤمن مبلغ التأمين إذا وقعت الوفاة خلال مدة محددة تالية لتاريخ التعاقد ولذا تسمى مدة التأمين.

٣- عقد التأمين لمدى الحياة المؤجل : Deferred whole life Assurance.

وبمقتضاة يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين إذا وقعت الوفاة فى أى وقت نال لمدة معينة تسمى مدة التأجيل.

٤- عقد التأمين المؤقت المؤجل Deferred Temporary Insurance.

وبمقتضاة يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين إذا وقعت الوفاة خلال مدة معينة تالية لمدة التأجيل.

هذا وهناك تحفظات تأمينية تتعلق بوقوع الوفاة فى الحالات الآتية:

١ - حالة الوفاة المترتبة على مسابقات السرعة:
تنص الشروط العاملة لبعض الوثائق (كالوثيقة التى تتم دون كشف طبي) على إستثناء خطر الوفاة المترتبة على مسابقات السرعة بواسطة مركبات ذات آلة محرقة سواء كانت ارضية او مائية.

٢- حالة الإنتحار:

تنص كافة الوثائق على إستثناء خطر الوفاة إذا حدثت خلال السنتين الأولتين من تاريخ إصدار العقد نتيجة لإنتحار المؤمن عليه إلا إذا ثبت أن سبب إنتحار المؤمن عليه مرض أفقده ارادته وقت الإنتحار. وينص في بعض العقود على تعهد شركة التأمين بأداء الإحتياطي الحسابي فقط في حالة الإنتحار خلال اول سنتين فاذا تبين ان سبب الإنتحار مرض أفقد المؤمن على حياته وعيه فتلتزم الشركة بدفع مبلغ التأمين كاملاً.

ولا نفهم معنى تأميني لهذين الشرطين (وان كان لأولهما مبررات تاريخية ترجع إلى خبره أوروبية عملية عند نشأه التأمين وكان الهدف من الشرط تلافى اساءة استغلال التأمين) ففي كليهما فاننا نعاقب المستفيد أو المؤمن له لذنب لا دخل فيه وفي حالة الإنتحار فاننا لا ننصو ان يتم ذلك بارادة صحيحة خاصة وان قيمنا وراثتا تعتبر ذلك نوعا من الكفر.

٣- حالة الإعدام:

إذا تم إعدام المؤمن عليه بناء على حكم قضائي لا تلتزم الشركة بدفع مبلغ التأمين، وقد تتعهد بأداء الإحتياطي الحسابي للعقد.

٤- حالة القتل العمد:

تبرأ الشركة من التزاماتها اذا تسبب المتعاقد عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه. وإذا كانت الوفاة قد تسبب فيها عمدا مستفيد آخر غير الشخص المتعاقد أو وقعت بتحريض منه، فيسقط حق هذا المستفيد في التأمين، وتنص بعض الوثائق على انه اذا كان ما وقع من المستفيد (غير المتعاقد) مجرد شروع في أحداث الوفاة فيجوز استبدال هذا المستفيد بشخص آخر ولو كان المستفيد قد قبل ما إشتراط لمصلحته في التأمين.

٥ - حالة التنقلات والأسفار الجوية:

وتغطي وثيقة التأمين خطر الوفاة المترتب على التنقلات والأسفار الجوية إلا إذا قام بها المؤمن عليه باعتباره راكبا عاديا بخط ملاحه جوى يقوم بخدمة عامة منتظمة، وقد يتعهد المؤمن بأداء الإحتياطي الحسابي للعقد طبقا للاسس المعمول بها في الشركة.

وتنص بعض العقود على التزام المؤمن عليه بأداء رسم إضافي في حالة سفره الى البلاد الواقعة في المناطق الإستوائية خلال الستة أشهر

الأولى التالية لتاريخ إصدار العقد، وذلك حتى يستمر التزام المؤمن فى هذه الحال.

٦- أخطار الحرب والأعمال العسكرية والثورات :

عادة ما تضمن الوثائق أخطار الحرب للمؤمن عليه المدنى، أما إذا كان المؤمن عليه مجندا أو تابعا لإحدى هيئات القوات المسلحة (وقد يمتد ذلك لهيئات البوليس وفرقها الإضافية) فلا يغطى العقد الوفاة الناتجة، مباشرة أو بطريق غير مباشر، عن التدابير العسكرية بما فى ذلك المناورات والتدريب والأعمال الحربية أو الآثار الناشئة عنها سواء كانت الحرب خارجية أو داخلية معلنه أو غير معلنه او نتيجة ثورات. وقد يتعهد المؤمن بأداء مبلغ الاحتياطى الحسابى فى الحالات المشار اليها.

خطر الحياة:

يقصد به إستمرار الحياة إلى سن يحتاج عنده إلى رأسمال معين أو إلى معاش ولذا فان من أهم صور عقود التأمين فى هذا الشأن العقود التالية:

١ - عقد الوفقيه البحثه Pure Endowment Insurance

وبمقتضاه يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين إذا ظل المؤمن عليه على قيد الحياة حتى سن معين أو بعد مدة محددة فإذا توفى قبل بلوغ هذا السن أو قبل إنتهاء المدة المحددة فلا تلتزم الشركة بأداء مبلغ التأمين وإن كان يجوز الإتفاق على التزامها برد كل أو جزء من الأقساط المسددة. ومثل هذا العقد يؤدي إلى تراكم احتياطيات كبيرة لدى المؤمن لقيامه على عنصر الإدخار إلى جانب عنصر التأمين.

٢- عقود المعاشات أو دفعات الحياة Life Annuities

وبمقتضاه يلتزم المؤمن بأداء دفعات دورية إعتبارا من تاريخ التعاقد ولمدى الحياة (معاش أو دفعات حياة عاجلة) أو لمدة مؤقتة (معاش أو دفعات حياة مؤقتة) وقد يتفق على أداة الدفعات الدورية بعد مدة من التعاقد ولمدى الحياة (معاش أو دفعات حياة مؤجلة) أو لمدة مؤقتة (معاش أو دفعات حياة مؤقتة مؤجلة).

ومثل هذه العقود تؤدي إلى تراكم إحتياجات كبيرة لدى المؤمن شأن عقود الوافية البحتة.

هذه ومن أهم العقود الشائعة تلك التي تتعامل مع خطرى الوفاء والحياة فى وقت واحد فبمقتضاها يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين فى حالة وفاة المؤمن عليه خلال مدة التأمين، كما يلتزم بأداء ذات مبلغ التأمين أو مبلغا أكبر أو أقل فى حالة حياة المؤمن عليه إلى نهاية مدة التأمين.

وهكذا فان تلك العقود عبارة عن خليط من أحد أنواع العقود التي تؤدي مبالغها فى حالة الوفاء فقط (غالبا عقد التأمين المؤقت) واحد العقود التي تؤدي مبالغها فى حالة الحياة فقط (غالبا عقد الوافية البحتة) ومن هنا فانها تسمى بعقود التأمين المختلط ومن أهمها:

١- عقد التأمين المختلط (العادى) Endowment Assurance
وبمقتضاها يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين فى حالة وفاة المؤمن عليه خلال مدة التأمين أو أداء ذات المبلغ فى حالة حياته إلى نهاية تلك المدة.

٢- عقد التأمين المختلط المضاعف Double Endowment Assurance
ويرجع الفرق بين هذا العقد وعقد التأمين المختلط العادى إلى مضاعفة مبلغ التأمين فى حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة.

ولا يوجد ما يمنع من أن يضاعف المبلغ الذى يؤدي فى حالة الوفاء على عكس الصورة السابقة أو أن يحسب بنسبة من المبلغ الذى يؤدي فى حالة الحياة.

أخطار الحوادث الشخصية:

يتعامل التأمين مع هذه الأخطار من خلال عقود يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بمقتضاها بدفع مبالغ محددة فى حالة إصابة المؤمن عليه باصابات بدنية تنتج بطريقة مباشرة (وهكذا إذا خرج شخص للصيد على ظهر حصان ثم سقط أثناء الصيد وكسرت ساقه فلم يتمكن من الحركة وهطلت عليه الأمطار حتى تم نقله للمستشفى فاصيب ببرد شديد تحول إلى نزلة شعبية

فالتهاب رئوى أدى إلى الوفاة بعد فترة وجيزة من الحادث فإن الوفاة تعتبر نتيجة طبيعية ومباشرة للحادث الذى بدأ سلسلة من الأحداث المترابطة التى أدت للوفاة، أما إذا كان قد تم نقل المصاب إلى المستشفى فور الحادث حيث كان بالسرير المجاور أحد المرضى بالتيفود فانتقلت إليه العدوى وأدت مضاعفات هذا المرض الجديد إلى الوفاة فأنها لا تعتبر نتيجة مباشرة للحادث إذ أن العدوى قد قطعت سلسلة الأحداث وتعتبر عاملا جديدا مستقلا أدى إلى الوفاة) من حادث ناشئ عن عوامل فجائية (تغلبا للإعتبارات الإنسانية تقوم شركات التأمين بتغطية الأخطار الناشئة عن قيام المؤمن عليه بمحاولة إنقاذ حياة أو ممتلكات أحد الأشخاص كان يندفع المؤمن له إلى مبنى يحترق لإنقاذ أرواح آخرين فيصاب بحروق، وذلك رغم أن الحادث هنا لا يتوافر فيه بالنسبة للمؤمن عليه عنصر الفجائية) عنيفة (وتكفى هنا أقل درجات العنف كأن تزل قدم المؤمن عليه من على الرصيف أو يقع الحادث نتيجة لخطئه فى درجات السلم) خارجية (أى خارجة عن نطاق جسم الإنسان واتت إليه من مصادر ليست فيه) وظاهرة مستقلة عن أى سبب آخر بما يترتب عليه وفاة المؤمن له أو عجزه.

وتمتد تعويضات وثائق تأمين الحوادث الشخصية إلى ما يلى :

- ١- أداء مبلغ التأمين فى حالتى الوفاة أو العجز الكلى المستديم إذا وقعت الوفاة أو تحقق العجز فور وقوع الإصابة أو خلال فترة محددة تلى تاريخ الحادث وكان ذلك نتيجة مباشرة للحادث دون تدخل أى عوامل مستقلة اخرى.
- ٢- أداء نسبة من مبلغ التأمين فى حالات العجز الجزئى المستديم، بالشروط الموضحة بالبند السابق، ويتم تحديدها بنسبة العجز الجزئى المستديم إلى العجز الكلى المستديم.
- ٣- أداء تعويض يومى أو أسبوعى خلال الفترة التى يحول فيها الحادث بين المؤمن عليه وبين أداء عمله العادى فى حالات العجز المؤقت الكالى عن العمل.

وإتفاقا مع ذلك تهتم وثائق تأمين الحوادث الشخصية بتعريف العجز الكلى والجزئى المستديم وحالاته (وبتحديد نسبة العجز الجزئى)، كما تهتم بتعريف العجز الكلى والجزئى المؤقت.

هذا ونتيجة لإرتباط التزام المؤمن بالحوادث الشخصية فإن قبوله للتأمين وتسعيره لأقساطه يرتبط بالعوامل التى تؤثر فى معدلات الحوادث الشخصية وشدتها كالنوع أو الجنس Sex والمهنة Profession

والتاريخ الصحى Medical History، والأسفار الجوية، والهوايات والأعمال الخطرة.

أخطار الأشخاص التى يتم تأمينها جبرا من خلال التأمينات الإجتماعية :

تتعامل نظم التأمينات الإجتماعية مع ستة أخطار تتعرض لها كافة المجتمعات أيا كانت أيدلوجيتها أو درجة تقدمها الإقتصادي. وتتمثل هذه الأخطار فى الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض والإصابة.

وقد إصطلح على التعامل مع أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة فى تأمين واحد أهم أنواع التأمينات الإجتماعية من حيث الشمول فكل منا ستنتهى حياته العملية حتما إما بالشيخوخة أو العجز أو الوفاة. ويفقد بالتالى الدخل الذى يعول عليه فى معيشتة هو ومن يعولهم مما يستلزم تعويضه صورة ما يسمى بالمعاش.

وفى ظل هذا النظام يتمثل الهدف من التأمين فى المحافظة على مستوى المعيشة عند تحقق أحد أخطار الشيخوخة أو العجز أو الوفاة وذلك من خلال التعويض الكلى للأجر الذى كان يتقاضاه المؤمن عليه.

وبمعنى آخر فإننا - وفقا للنظام المشار اليه- ندعو للمؤمن عليه بطول البقاء فإذا ما بلغ السن المعاشى الذى يفقد فيه قدرته على أداء العمل أو الذى يجب أن يسترح بعده من عناء رحلة عمل طويلة، ظهرت وظيفة التأمين فى المحافظة على مستوى معيشة المؤمن عليه بتعويض أجره الذى كان يحصل عليه بذات الصورة الدورية التى كان يحصل بها عليه وهى صورة المعاش.

ولما كان من المحتمل عجز المؤمن عليه عن استكمال حياته العملية حتى بلوغ السن المعاشى فإن التأمين يقوم هنا أيضا بتعويض الأجر فى صورة ما يسمى بالمعاش.

ولما كانت الوفاة هى النهاية الحتمية لكل البشر فإن التأمين يهتم بالمحافظة على مستوى معيشة من كان يعولهم المؤمن عليه أو صاحب المعاش بافتراض عدم وفاته فيوزع بينهم المعاش بذات الأنصبة التى

يفترض معها استمرار مستوى معيشتهم على النحو السابق على وفاة من كان يعولهم.

والأمر ذاته فى حالات التعطل والمرض والإصابة - وفى هذا كله لابد من إطار نظرى فلسفى يحكم شروط وحالات استحقاق المعاشات والتعويضات ويوفر الحلول الملائمة للمشاكل العامة التى تواجه التأمين محل الدراسة فى كافة دول العالم والإاضاع الهدف وتناقضت الحلول.

ولنا هنا أن نلاحظ أن الأخطار التى تهتم بها التأمينات الإجتماعية من أهم الأخطار التى نتعرض لها كبشر وبالتالي فإنها تمثل الأخطار الرئيسية التى تتعامل معها تأمينات الأشخاص (والمسئولية).

ولذا فإن نظم التأمينات الاجتماعية الحديثة لانهتم بفئة من فئات المجتمع دون غيرها وإنما تمتد لكافة أفراد المجتمع سواء فى ذلك من يعملون لحساب الغير بالقطاع الحكومى أو العام أو الخاص أو التعاونى أو بالقوات المسلحة أو من يعملون لحساب أنفسهم كذوى الحرف والمهن الحرة وأصحاب الأعمال من ذوى النشاط التجارى أو الصناعى أو فى مجال الخدمات.

ومن ناحية أخرى فإن الدول تهتم بشمول التأمينات الإجتماعية لكافة رعاياها ومواطنيها ولا تقصر ذلك على من يكون مقيماً داخل حدودها بل تحرص على شمول التأمينات الإجتماعية لرعاياها المقيمين خارج حدودها سواء من خلال اتفاقيات دولية متعددة أو ثنائية أو من خلال نظم تأمينية تعتمد فى تمويلها على المؤمن عليهم فقط وتكون ذات طابعاً اختيارياً.

والى هنا فإننا نلاحظ أن نظم التأمينات الإجتماعية تشترك فى الهدف مع كثير من التدابير السائدة فى مختلف المجتمعات لمواجهة الخسائر المادية التى يتعرض لها الأفراد كالمساعدات والإعانات الإجتماعية وأعمال البر والإحسان والتأمين التجارى وصناديق الزمالة والتأمين الخاص، ومن هنا فإن من الأمور الجديرة بالدراسة تلك المتعلقة بتمويل التأمينات الإجتماعية باعتبار ذلك من أهم السمات التى تميز نظم التأمينات الإجتماعية عن غيرها من تدابير مواجهة الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار التى نتعرض لها فى أشخاصنا.

أولا : أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة:

أخطار ثلاثة يهتم بها تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة تم الجمع بينها في تأمين واحد، ذلك أنه يمكن النظر إلى خطرى الشيخوخة والوفاة كخطرين متعارضين أو مانعين بمعنى أن أحدهما يمتنع معه تحقيق الآخر فإما أن نعيش حتى سن معين أو نموت قبل بلوغ هذا السن، ومن ناحية أخرى يمكن معاملة العجز كنوع من الشيخوخة المبكرة ولا يشذ عن ذلك سوى بعض النظم القليلة (ايرلندا والمملكة المتحدة) حيث تتم فيها معالجة العجز من خلال التأمين الصحى باعتباره نوعا من الأمراض المستعصية.

وبمعنى آخر فإننا أمام أخطار ثلاثة هي الشيخوخة والوفاة المبكرة والعجز المبكر، فإما أن نصل الى سن الشيخوخة أو يتحقق العجز أو تقع الوفاة قبل بلوغ هذا السن، وهذه الأخطار متعارضة بمعنى أن تحقق أحدهما يمتنع معه تحقيق الآخرين ولذا يتم التعامل معها من خلال تأمين واحد.

وحيث لا يتمكن نظام التأمينات الإجتماعية من التعامل مع الأخطار الثلاثة مرة واحدة فغالبا مابدأ بخطر الشيخوخة الأكثر توقعا والأكبر أثرا على المجتمع والأسهل من حيث الإجارة .. وبعد ذلك يتم التعامل مع خطر العجز، وأخيرا يأتى التعامل مع خطر الوفاة، وعندئذ يتعين علينا الملاءمة بين تعويضات كل من الأخطار الثلاثة.

ثانيا: خطر المرض "التأمين الصحى"

يعتبر المرض من أهم الأخطار التى يتعرض لها البشر فى كافة المجتمعات ومهما كانت التدابير المقررة للحيلولة دون تحققه أو إنتشاره أو تلك المتعلقة بمواجهة آثاره.

ومن هنا تتعدد أجهزة الدولة التى تهتم بالصحة العامة كما تتعد الوسائل التى تتبع فى هذا الشأن خاصة فى مجال الاوبئة والعلاج والرعاية الطبية.

وتهتم نظم التأمينات الإجتماعية بالتعامل مع خطر المرض ليس فقط لتوفير وسائل وإمكانات العلاج بصورها المختلفة بل أيضا لتعويض أجر العامل المؤمن عليه اثناء عجزه المؤقت عن العمل بسبب المرض.

ووفقا لقانون التأمين الإجتماعى المصرى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يقصد بالمرضى كل من اصيب بمرض او حادث غير إصابة عمل ويعتبر الحمل والوضع من بين الحالات المرضية التى يتعامل معها التأمين الصحى.

ثالثا: خطر التعطل:

كان التعطل اخر خطر إقتصادى يواجه العمال وتتم مواجهته بالتأمين الإجتماعى وبدأت برامجه قومية المجال باعانات من الدولة توفرها للنظم الإختيارية فى كل من فرنسا (١٩٠٥) والنرويج (١٩٠٦) والدانمارك (١٩٠٧) ثم صدر أول تشريع قومى اجبارى فى بريطانيا (١٩١١) ثم فى ايطاليا (١٩١٩) ثم ألمانيا (١٩٢٧) ثم فى الولايات المتحدة (مع صدور قانون الضمان الإجتماعى فى سنة ١٩٣٥ ثم اليابان (سنة ١٩٤٧) وكندا (سنة ١٩٥٥) (ومصر ١٩٦٤).

ويمكن إرجاع التأخير فى نشأة وتطور نظام تأمين البطالة الى اختلاف وجهات النظر حول الهدف منه وكيفية ادارته وآثاره خاصة وأن كلا من التعطل الفردى والتعطل على المستوى القومى من الأمور التى ترتبط بمؤثرات متنوعة يصعب قياسها والتحكم فيها سواء على مستوى العمال أنفسهم أو أصحاب الأعمال بل أيضا على مستوى السياسات الحكومية، كما أن لتعويضات التعطل أثرها على مستويات الأجور وعلى الدافع الى العمل وسيولته وذلك فضلا عن صعوبة التحقق من الرغبة فى العمل ورفض قبول العمل المناسب، وهكذا نظر الى البطالة باعتبارها خطر غير ملائم لمشروعات التأمين الخاصة ولم تفكر فيه أى شركة تأمين.

ومع كل فقد ارتبطت نشأة نظام التأمين ضد البطالة بنظرية الدورات الاقتصادية التى تفترض فترات من الرواج تعقبها فترات من الكساد، ومن هنا فقد كان ينظر الى تأمين البطالة باعتباره وسيلة أساسية للتغلب على الدورات الاقتصادية.

التعامل التأميني مع خطر التعطل: كيف:

ومع ذلك فقد إنتشر تأمين البطالة فى العديد من الدول وإستمر منذ عشرات السنوات حيث إستقر مفهومه على الإهتمام بالبطالة المؤقتة دون البطالة العامة طويلة الأمد التى عهد بها إلى نظم المساعدات والتشغيل، وقد ادى ذلك فضلا عن الشروط التقليدية للمدة المؤهلة لإستحقاق التعويضات والحد الأقصى لفترة الاستحقاق ذاتها الى ادارة التأمين باعتباره من التأمينات المؤقتة.

أما ما يقال من أن خطر التعطل من الأخطار غير القابلة للتأمين فانه من الامور غير المفهومة فهناك كثيرا من الاخطار المماثلة التى إهتم بها التأمين وكما أن الأوبئة لم تعد تراعى عند تقدير نفقات التأمين الصحى، باعتبار أن سلطات الصحة العامة تعمل دون انتشار، فان الأمر ذاته بالنسبة للبطالة العامة.

ومن ناحية أخرى فانه رغم صعوبة التنبؤ بمعدلات التعطل إلا أن الخبرة أوضحت أن خطر التعطل لا يتحقق بمعدل واحد لقطاعات العاملين وانما يتفاوت بين قطاعات العمل المختلفة.

هذا ووفقا للنظام المصرى للتأمين الإجتماعى للعاملين يقصد بالبطالة التى نهتم بها تأمينيا البطالة الإجبارية التى يتعرض لها العامل الذى يمتن العمل بصورة منتظمة بحيث يعتبر الأجر هو مورد رزقه الوحيد أو الرئيسى رغما عن إرادته ودون أم يكون مسنولا عنها ورغم قدرته على العمل ورغبته وسعيه الجاد فى الحصول عليه.

المبحث الثانى أخطار الممتلكات

- خطر الحريق - خطرى
السطو والسرقه - أخطار
النقل.

يتعامل التامين مع الأخطار التى تتعرض لها الممتلكات والتى تنشأ عنها خسائر مالية كحوادث الحريق وحوادث السطو والسرقه وحوادث النقل برا وبحرا وجوا وغير ذلك من الحوادث الأخرى كالصواعق والبراكين والعواصف وخيانه الامانة والاضرابات والشغب والتخريب والتصادم... الخ.

ونتناول ذلك فيما يلى:

خطر الحريق:

يهتم التامين هنا بالخسائر المباشرة الناتجة عن إندلاع أو إشتعال الحرائق، وقد تمتد إلى خسائر رشح مانعات الحريق وخسائر مياه إطفاء الحريق والخسائر الغير مباشرة للحريق والناتجة عن التوقف عن العمل حتى إعادة الأشياء إلى أصلها.

وقد حدد القانون المدنى المصرى مسئولية المؤمن فى عقود التامين من الحريق فى المواد من ٧٦٦ الى ٧٦٩ حيث تنص المادة ٧٦٦ على أنه "فى التامين من الحريق يكون المؤمن مسنولا عن كافة الأضرار الناشئة من حريق، أو عن بداية حريق يمكن ان تصبح حريقا كاملا، أو عن حريق يمكن أن يتحقق.

ولا يقتصر التزامه على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق، بل يتناول أيضا الأضرار التى تكون حتمية لذلك، وبالأخص ما يلحق

الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب إتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع حدوث حريق.

ويكون مسئولا عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو إختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك نتيجة سرقة، كل هذا ولو إتفق على غيره."

وتنص المادة ٧٦٧ على انه "يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق و أو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشئ المؤمن عليه"

وتحدد المادتين ٧٦٨، ٧٦٩ مسئولية المؤمن إذا كان هناك خطأ من جانب المؤمن له أو تابعيه على النحو التالى :

١ - يكون المؤمن مسئولا عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد، وكذلك يكون مسئولا عن الأضرار الناجمة عن حادث مفاجئ أو قوة قاهرة.. أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمدا أو غشا، فلا يكون المؤمن مسئولا عنها ولو اتفق على غير ذلك. "م ٧٦٨".

٢- يسأل المؤمن عن الأضرار التى تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولا عنهم، مهما يكن نوع خطئهم ومداه. (م ٧٦٩).

وهكذا يستفاد أن المؤمن فى عقود التأمين من الحريق يلتزم قانونا بالخسائر والأضرار الناشئة عن الحريق مباشرة وتلك التى تكون نتيجة حتمية لإشتعال الحريق كالأضرار الناتجة عن إتخاذ وسائل الإنقاذ والإطفاء، ولا يحول دون التزام المؤمن بالتعويض تحقق خطر الحريق نتيجة لخطأ غير مقصود من جانب المؤمن له او نتيجة لأخطاء تابعة.

هذا وتحدد الشروط العامة لوثائق التأمين مسئولية المؤمن على وجه التفصيل وقد تمتد هذه المسئولية الى جوانب اخرى يلتزم فيها المؤمن بالتعويض وفقا لنوع الوثيقة.

وتصدر فى مصر عقود تأمين شامل تشمل الأخطار التى تتعرض لها المساكن ومحتوياتها سواء فى ذلك أخطار الحريق أو السرقة

والسطو أو المسؤولية المدنية وبما فى ذلك خطر الوفاة بسبب السطو أو الحريق.. الخ.

أما العقود التى تهتم أساسا بالحريق فىمكن أن نحدد أهمها فى مصر فىما يلى :

١- عقود تأمين الأخطار العادية : وهذه تهتم بالخسائر الناتجة عن اشتعال الحرائق والصواعق وكذا الخسائر والأضرار الناتجة بسبب انفجار الغاز المستعمل للإنارة أو للحاجات المنزلية (فى المباني التى لا يصنع فىها الغاز ولا يكون جزءا من مصنع لتوليد الغاز).

٢- عقود تأمين الأخطار غير العادية : وهذه تشمل التعويض عن أخطار إضافية لا تضمها العقود العادية ومن أهمها الأضرار والخسائر الناتجة عن الاضطرابات وحوادث الشغب والمظاهرات سواء (فى ذلك الخسائر التى تسببها الحرائق أو الخسائر الناشئة عن أعمال النهب والتخريب). وكذلك الخسائر والأضرار الناتجة عن العواصف والفيضانات وانفجار خزانات المياه وانايبه.

٣- عقود تأمين خسائر التوقف عن العمل: وهذه تهتم بالخسائر غير المباشرة والاعباء والأضرار الناتجة عن الحرمان من الانتفاع أو العطل الناتج عن الحريق والمصاريف التى تنجم عنه كالأجارات والضرائب وفوائد الرهون وفوائد السندات وفوائد البنوك وأقساط التأمين والأجور والأجارات المؤقتة للمحال الجديدة أو للمواد أو للاماكن، وكذا مصاريف إعادة الإنشاء كوضع أو رفع الأيسطة أو الطنافس أو الأجهزة المختلفة أو مصاريف الإقامة بالفنادق وارتفاع سعر الإيجار وكذا المصاريف الإضافية اللازمة لإعادة أو استبدال أو تجديد المباني أو المنقولات وهبوط قيمة الأشياء التى اتلغها الحادث وفقد الأرباح وما فات من كسب |..

وتصدر احدى شركات التأمين فى مصر وثيقة تأمين خسائر التوقف عن العمل تحت اسم "التأمين التكميلى عن الخسائر غيرالمباشرة للحريق" حيث يقدر التعويض عن الخسائر غير المباشرة والاعباء والأضرار المشار إليها بالفقرة السابقة جزافا وفقا لنسبة يحددها المؤمن له من المبالغ المؤمن بها ضد أخطار الحريق .. وفى شركة تأمين

اخرى تسمى الوثيقة "وثيقة فقد الارباح او العجز فى الارباح فى نتيجة التوقف عن العمل بسبب حريق او انفجار فقط" حيث تلتزم الشركة بتغطية العجز فى الارباح نتيجة التوقف لمدة اقصاها ثلاثة شهور وفقا لشروط الوثيقة.

خطرى السطو والسرقعة:

يتعامل التأمين مع خطرى السطو والسرقعة (عادية أو بالاكراه) حيث يقصد بالسطو House breaking and burglary اقتحام المكان موضوع التأمين من الخارج بالقوة سواء بكسر النوافذ والابواب او بنقب الحوائط والسقوف والارضيات.

وهكذا فان التأمين من خطر السطو لا يغطى الخسائر الناتجة عن اقتحام المكان موضوع التأمين من الداخل بأن يختبئ الجانى داخل المكان حتى يتم اغلاقه فيرتكب جريمته ثم يخرج من المكان بعد كسر احدى النوافذ او الابواب، ومع ذلك فان مثل هذا الخطر يمكن شموله بنص خاص وقسط اضافى.

اما السرقعة فقد تكون بعنف باستخدام القوة او التهديد بها وبهذا تقترب من السطو وان اختلفت عنه اذ يقع العنف على الشخص وليس على المكان موضوع التأمين.

وفى مجال التأمين يقصد بالسرقعات العادية تلك التى لا يستخدم فيها العنف وبذلك تغطى سرقات المكان موضوع التأمين التى تحدث دون اقتحام من الخارج او الداخل ومن اشخاص لا يمنع القانون وجودهم بالمكان موضوع التأمين كما تشمل السرقات التى يرتكبها التابعون الموجودين بالمكان موضوع التأمين بحكم علاقتهم بالمؤمن له او لغير ذلك.

ومن أهم أنواع الوثائق :

- عقد تأمين المساكن الخاصة وعيادات الأطباء : ويهتم بحوادث السطو كما يهتم بالسرققات والاختلاسات طالما كانت المساكن الخاصة مستقلة وقد تستثنى السرققات التي تقع من الخدم.
- عقد تأمين المحلات التجارية : وهذه تهتم بأخطار السطو (خاصة السطو من الخارج) دون السرققات نظرا لتردد الكافة على هذه المحلات.
- عقد تأمين الاشياء الثمينة : ويتميز الشئ موضوع التأمين هنا بصغر حجمه وغلو ثمنه وقد تدخل تلك الاشياء ضمن باقى الممتلكات بنص خاص.
- عقد تأمين النقود المنقولة : ويقصد بذلك الاخطار التي يتعرض لها المترددون على البنوك لاعمال الصرافة.

أخطار النقل برا وبحرا وجوا:

يهتم التأمين بأخطار النقل وما ينشأ عنها من خسائر سواء بالنسبة لوسيلة النقل من آلات ومعدات ومواعين تستخدم فى عملية النقل ذاتها او بالنسبة للممتلكات والبضائع والاشخاص اثناء حملها ونقلها من مكان لآخر برا او بحرا او جوا او بالنسبة لما يصيب الناقل او أمين النقل نتيجة لمسئوليته عن الشحنة وسلامتها وميعاد وصولها.

وهكذا يمكن تقسم تأمينات النقل وفقا للشئ موضوع التأمين الى المجموعات التالية :

- 1- تأمينات تهتم بوسيلة النقل ذاتها سواء فى ذلك السيارات او السكك الحديدية او السفن النهرية والبحرية او الطائرات.
- 2- تأمينات تهتم بالممتلكات والبضائع المنقولة وذلك بهدف تعويض اصحاب المصلحة فيها عن الخسائر التي تتعرض لها اثناء النقل وكذا اثناء الشحن والتفريغ.
- 3- تأمينات المسؤولية المدنية للناقل قبل الغير وهذه تهتم بالاضرار التي تقع ويكون الناقل او احد تابعيه مسئولا عنها تأسيسا على خطئه او اهماله او خطأ او اهمال احد تابعيه.

المبحث الثالث خطر المسؤولية المدنية

- تمهيد وأهم صور أخطار وتأمينات المسؤولية
- التأمين الإجبارى للسيارات

- تمهيد وأهم صور أخطار وتأمينات المسؤولية:-

يقصد بالمسؤولية المدنية المسؤولية عن تعويض الضرر الذى يترتب على الاخلال بالتزام سابق اما ان يكون مصدره التعاقد فتكون المسؤولية عقدية واما ان يكون مصدره القانون (عمل غير مشروع) فتكون المسؤولية تقصيرية.

وقد تطور تاريخ المسؤولية التقصيرية تطورا كبيرا وما زال نطاقه يتسع مع اتساع مجال النشاط البشرى العلمى والصناعى ومع تطور الابدلوجيات الساندة فى مختلف المجتمعات، ففى العصور القديمة كان الثأر هو الوسيلة الساندة لاصلاح الضرر الذى يقع من اعتداء الغير ثم كان نظام الدية وبمقتضاه يستعيز المضرور عن الحاق الاذى بخصمه شخصا باقتضاء مبلغ يتفق عليه، ومع التطور تم الفصل بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية كما تم التمييز بين المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية مما ساعد على تقرير مبدأ المسؤولية عن تعويض الاضرار التى نسيبها للغير وقامت تلك المسؤولية على اساس الخطأ وبالتالي اصبحت للمسؤولية التقصيرية اركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

ومع التطور الصناعى وانتشار حوادث العمل تبين عدم كفاية قواعد المسؤولية التقصيرية العادية لضمان حق المضرور فى التعويض عن الاضرار التى تصيبه من تلك الحوادث وبدأت صياغة نظرية تحمل

التبعية أو النظرية الموضوعية بالمقابلة للنظرية الشخصية التي تقوم على فكرة الخطأ، وبهذا حلت فكرة الضرر وتحمل التبعية محل فكرة الخطأ. وقد أخذت بعض التشريعات بالنظرية الجديدة في الحالات الخاصة التي يقتضى فيها التطور الإجتماعى والإقتصادى ذلك نظرا للصعوبات التي تترتب على الأخذ بها بشكل مطلق.

وهكذا تطورت احكام المسؤولية المدنية وتنوعت بالتالى انواع التأمين التي تتعامل مع اخطار المسؤولية المدنية والتي تقوم على التزام المؤمن بأداء التعويض المقرر للمضرور بدلا من المؤمن له، ونظرا لانه لا يوجد فى هذا التأمين تحديد لشخص معين او شى معين يكون موضوعا للتأمين (كما فى تأمينات الاشخاص او الممتلكات) فان المؤمن يحدد فى وثيقة التأمين الحد الاقصى لمسئوليته بحيث يلتزم بأداء ما يحكم به على المؤمن له طالما كان ذلك فى حدود الحد الاقصى لمسئوليته وهو امر طبيعى يتفق مع اعتبار تأمين المسؤولية المدنية من تأمينات الثروات.

ومن أهم صور تأمينات المسؤولية المدنية:

- تأمين المسؤولية المدنية الخاصة: وتشمل مسؤولية صاحب الاسرة عما يسببه خدمه او ابنائه القصر وغيرهم من تابعيه وفقا لما تنص عليه التشريعات القائمة باعتبار ان أساس المسؤولية هنا هو تلك التشريعات.

- تأمين المسؤولية المدنية لصاحب العمل : والاصل فيه تعويض الخسائر الناتجة عن اصابات وحوادث العمل التي تقع لعمال المؤمن له اثناء العمل او بسببه وبهذا التحديد يعتبر اجباريا فى غالبية دول العالم كما يعتبر من انواع التأمينات الاجتماعية، على ان المسؤولية المدنية لصاحب العمل تمتد الى الاضرار التي تحدث للغير نتيجة لمزاولة نشاطه سواء كان الخطأ من جانبه او من جانب عماله او نتيجة لاستخدامه للألات وأدوات العمل.

- تأمين مسؤولية ذوى المهن الحرة : وذلك عن الاضرار الناشئة للغير والمرتبطة بمزاولة النشاط المهنى كمسؤولية الاطباء والمحامين والمهندسين.

- تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن اصابة الغير نتيجة لتسيير السيارات: وهذا التأمين يفرض اجباريا رعاية للمضرورين وقد يقتصر مجاله الاجبارى على الاضرار التي تصيب الغير فى شخصه (كما فى مصر) وقد يمتد الى ضمان الاضرار التي تصيب الغير فى شخصه او فى ممتلكاته.

التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات

فى ١٨/٦/١٩٩٤ صدرت اللائحة التنفيذية القانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ليعمل بها اعتبارا من ٢٢/٦/١٩٩٤ اليوم التالى بالعدد ١٣٦ تابع الوقائع المصرية.

هذا ووفقا لقانون المرور يلتزم كل من يطلب ترخيصا لسياره أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السياره عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوّل عمليات التأمين بمصر على أن يغطى التأمين المسئوليّه المدنيّه عن الأصابات التي تقع للأشخاص، وأن يكون التأمين بقيمه غير محدوده ويكون فى السياره الخاصه والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب وفى باقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها.

مدى إلزام المؤمن تجاه المضرور:

١- يلتزم المؤمن بتغطية المسئوليّه المدنيّه الناشئه عن الوفاة أو أية إصابه بدنيه تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع فى جمهورية مصر من السياره المثبتة بياناتها فى وثيقة التأمين (م٥) وذلك عن مدة سريانها.

ويسرى هذا الإلتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها كما يسرى لصالح ركاب السيارات المعده لنقل الركاب وفقا لقانون المرور.

ولا يغطي التأمين المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وابنائه (أوضحت المذكرة الأيضاحية أن كلمة الأبناء تشمل بنات قائد السيارة أيضا) وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أي كانت السيارة أو كانوا من ركاب السيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى.

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها وأي كان عدد الركاب ولوجاوز العدد المصرح به للسيارة (المذكرة الإيضاحية). ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبته بياناتها في وثيقه التأمين.

٢- للمضروب حق مباشر قبل شركه التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا، ويكون إلتزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه (م٥).

ولنا أن نسجل هنا مخالفة ما يتجه إليه مشروع القانون الجديد، من تحديد حد أقصى لمسئولية المؤمن، للمبادئ التأمينية الأولية وللهدف من تقرير التأمين إجباريا لصالح المضروب فضلا عن عدم ملاءمة وضع حد أقصى رقمى لطبيعة تعويضات المسئولية المدنية التى تراعى المحاكم فى تقريرها ظروف كل حاله على حده وأثر الإنخفاض المستمر فى القوه الشرائيه للنقود وأخيرا فإن الحد الأقصى الرقى المقترح لا يتناسب مع مستويات التعويضات التى تقررها المحاكم وإتجاهها التصاعدى وبهذا كله فإن التعديل المقترح فى هذا الشأن إذا ما تمت أجازته يفرغ هذا النوع من التأمين الإجبارى من مضمونه ويفقده الهدف من تقريره ويصبح معه تأمين المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات نوعا من التأمين الإختيارى الذى تحكمه إرادة المتعاقدين بعيدا عن الإعتبارات الإجتماعيه التى تحكم التأمين الإجبارى.

٣- رغبة فى منع التواطؤ بين المؤمن له والمضروب على حساب المؤمن فقد نصت المادة السادسة على أن التسوية الودية التى تحصل بين المؤمن له والمضروب دون موافقة المؤمن لا تكون حجة على هذا الأخير.

٤- تحقيقا للهدف من التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فقد نصت المادة الثامنة على إنه لا يجوز للمؤمن له إلغاء وثيقة التأمين لأى سبب من الأسباب ما دام الترخيص قائما، وعلى قلم المرور عند إلغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين الى المؤمن له مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالأعادة.

خطر إصابات العمل:

أوضحت الثورة الصناعية والتقدم الصناعى عدم كفاية قواعد المسئولية التقصيرية لتعويض العمال عن الأضرار التى تلحق بهم نتيجة لحوادث العمل فلم يكن من الميسور فى كثير من الحالات اثبات خطأ صاحب العمل إما لتعذر تحديد سبب الحادث نتيجة لتعدد وسائل الانتاج أو وقوع قوة قاهرة أدت الى الحادث أو لخشية زملاء العامل من الإدلاء بشهادتهم ضد صاحب العمل أو لأن الإصابة نتيجة عن إرهاب العامل وعدم حرصه.

ومن هنا كان لابد من أمرين الأول تأسيس مسئولية صاحب العمل عن اصابات العمل وفقا لفكرة الضرر وتحمل التبعية أخذا بالنظرية المادية أو الموضوعية والأمر الثانى هو تقرير التزام صاحب العمل بالتأمين الإجبارى من إصابات العمل وحوادث العمل حتى يضمن العامل الحصول على التعويض مهما كان المركز المالى لصاحب العمل.

وبهذا أصبح تأمين اصابات العمل من أول أنواع نظم التأمينات الإجتماعية التى كان ينظر لها فى البداية كنظم خاصة بالطبقة العاملة.

وقد توسع المشرع المصرى فى تحديد اصابة العمل حيث تنص الفقرة (هـ) من المادة الخامسة من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه يقصد باصابات العمل :-
- الاصابة المهنية بجدول ملحق بقانون التأمين الإجتماعى.

- أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه.
- وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة.
- ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي (م/٥).

- هذا ووفقا للقرار الصادر في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى كانت سن المصاب أقل من الستين وتوافرت في الإصابة الشروط التالية مجتمعة:
- ١- أن يكون الإجهاد أو الإرهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء كان بذل هذا المجهود فى وقت العمل الأسمى أو فى غيره.
 - ٢ - أن يكون المجهود الإضافى ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللزوم عادة لانجاز هذا العمل، أو تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالاضافة الى عمله الأسمى.
 - ٣ - أن يكون هناك ارتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية.
 - ٤ - أن تكون الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية.
 - ٥ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق ذات مظاهر مرضية حادة.
 - ٦ - أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد فى العمل إصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية :
 - نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينكية واضحة.
 - الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة.
 - ٧ - الا تكون الحالة المرضية ناتجة عن مضاعفات أو تطورات لحالة سابقة.

مفهوم الحادث الذي يعتبر إصابة عمل:

تختلف تشريعات التأمينات الإجتماعية فى تحديد مفهوم حادث العمل من خلال الربط بين الحادث كقوة خارجية مؤثرة ومفاجئة تصيب جسم الانسان بضرر وبين العمل بأن يشترط وقوع الحادث أثناء العمل أو بسببه أو أثناء وبسبب العمل وهكذا فتقليديا عادة ما يشترط تحقق شروطا ثلاثة:

١- أن يقع الحادث فجأة (بمعنى ألا يستغرق حدوثه سوى برهة زمنية يسيرة مثل الوقوع على الأرض أو الاصطدام بألة أو جسم صلب أو حدوث انفجار) بفعل قوة خارجية فلا يكون ناتجا عن عوامل مرضية داخلية، وأن كان لا يوضع من اعتباره حادث عمل أن تكون العوامل المرضية الداخلية قد ساهمت فى تفاقم أو شدة الإصابة طالما ثبت أن الحادث كان السبب القريب فى حدوث الإصابة ولا يعنى ذلك أن يكون حادث العمل هو السبب الوحيد للإصابة.

٢- أن يترتب على الحادث وقوع ضرر بجسم المؤمن عليه ظاهرا كان أو خفيا، داخليا أو خارجيا، كالجروح وكسور العظام والاختلال العصبى والاضطرابات العقلية ويلاحظ بالنسبة لمن يستعمل أجهزة تعويضية أداء تلك الأجهزة لوظيفة العضو الطبيعى.

٣- أن تكون هناك علاقة سببية بين الحادث والعمل، ووفقا للوضع فى مصر فإن الإصابة نتيجة حادث يقع أثناء تأدية العمل تعتبر إصابة عمل بافتراض الصلة بين العمل والحادث الذي يقع أثناء تأديته أما اذا وقع الحادث فى غير أوقات العمل فيلزم ثبوت الصلة بينه وبين العامل (فيما عدا حوادث الطريق من والى العمل).

ويقصد بتعبير أثناء العمل الفترة الزمنية المخصصة لأداء العمل سواء كانت فى وقت العمل الرسمى أو فى وقت العمل الإضافى، ويتصل بها الوقت السابق مباشرة على استلام العمل وكذا الوقت اللاحق مباشرة على انتهاء العمل لتسليم أو تسلم العمل من الزميل فى الوردية السابقة أو التالية، وتدخل فى ذلك فترة الراحة القصيرة التى تتخلل ساعات العمل ولا يتمكن العامل خلالها من مغادرة العمل لقضاءها فى مسكنه.

وعلى ذلك فإنه يلزم لاعتبار الاصابة اصابة عمل أن يكون العامل وقت الاصابة قائما بتأدية عمله أيا كان سبب الاصابة.. ويقصد بالعمل هنا هو العمل الذي تعاقده عليه العامل مع صاحب العمل على أدائه، أو مايمكن لصاحب العمل أن يكلف العامل بأدائه طبقا لقوانين وأنظمة العمل.

وعلى سبيل المثال فإن اصابة المؤمن عليه أثناء تغييره إطار السيارة التي يعمل عليها سائقا بسقوط الاطار الكاوتشوك على يده، تعتبر اصابة عمل، لأن هذا العمل الذي تسبب في اصابته يدخل بطبيعته في اختصاصه اذ المعتاد أن سائق السيارة هو الذي يقوم بتغيير اطارها في الطريق.

ومن ناحية أخرى يجيز النظام المصري اعتبار الاصابة التي لا تقع أثناء العمل اصابة عمل متى قام الدليل على تولفر علاقة السببية بين الحادث وبين العمل أى أن يثبت أن العمل هو الذى أدى الى وقوع الاصابة فعلاقة السببية بين الحادث والعمل فى هذه الحالة ليست مفترضة، وانما هي أمر يجب اثباته، وذلك بخلاف الحال فيما لو وقت الاصابة أثناء تأدية العمل، فإنه لامحل هنا لبحث علاقة السببية بين العمل والاصابة حيث ان هذه العلاقة مفترضة قانونا.

وعلى ذلك فإنه على سبيل المثال لوقام عامل بالاعتداء على رئيسه فى غير ساعات العمل لقيام الرئيس بتوقيع جزاء على العامل، تعتبر هذه الحالة اصابة عمل بغض النظر عن مكان أو زمان وقوع الاصابة، كذلك فإنه لو أصيب عامل بضربة شمس مع وجوب توافر الظروف البيئية القاسية المسببة لضربة الشمس - ثم نقل الى منزله وهو فى حالة ارهاق شديد وفاضت روحه، فإنها تعتبر اصابة عمل.

هذا ومن الصور المتعارف عليها لاصابة العمل التي تقع أثناء العمل ما يسمى باصابة الطريق، وعلى سبيل المثال فإن النظام المصرى يعتبر كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة زهابه لمباشرة عمله أو عودته منه فى حكم اصابة العمل بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى.

وهكذا يقصد باصابة الطريق الاصابة التي تقع للمؤمن عليه أثناء انتقاله من مكان اقامته الى محل عمله وبالعكس وقد أصبح مستقرا أنه اذا حدثت ظروف طارئة واضطر معها المؤمن عليه أن يتوجه الى محل عمله من غير محل اقامته المعتاد، فإن الحادث الذي يقع له في هذا الطريق يعد اصابة عمل، طالما أنه لم يحدث توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي الموصل بين محل الإقامة الطارئ ومحل العمل ويقصد بالطريق الطبيعي هنا ذلك الطريق الذي يسلكه الشخص العادي من محل اقامته الى مقر عمله وبالعكس فاذا ثبت أن الحادث الذي يقع للمؤمن عليه قد وقع في ميعاد مناسب لميعاد انتهاء عمله، وأن المكان الذي وقعت فيه الاصابة يقع بالفعل على الطريق الطبيعي الموصل بين مكان العمل ومحل الإقامة، فإن الاصابة في هذه الحالة تعتبر اصابة عمل لوقوعها في الطريق الطبيعي أثناء عودته من العمل.

ويبدأ الطريق من الباب الخارجي من المنزل أو الشقة التي يقيم بها المؤمن عليه حسب الاحوال وينتهي عند مقر العمل، وكذلك تعتبر اصابة العامل على سلم العمارة السكنية اصابة عمل، طالما ثبت فعلا وقوع الاصابة بعد مغادرة المؤمن عليه باب شقته أو قبل الوصول اليه، وفي زمن يتناسب مع ساعة بدء العمل أو الانتهاء منه حسب الأحوال.

هذا ويشترط في اصابة الطريق أن تقع خلال الطريق دون توقف أو تخلف أو انحراف، وفي هذا الشأن يقصد بالتوقف وقوف العامل عن السير في الطريق الطبيعي أثناء ذهابه الى العمل أو عودته منه لأي سبب من الأسباب أما التخلف فيقصد به انقطاع الطريق المعتاد للذهاب الى العمل أو العودة منه ويقصد بالانحراف خروج المؤمن عليه عن الطريق الطبيعي للسير في طريق آخر لا يمكن وصفه بأنه طريق طبيعي للذهاب الى العمل أو العودة منه.

وبصفة عامة يمكن القول بأن المقصود بالتوقف أو التخلف أو الانحراف هو انصراف النية عن مواصلة السير في الطريق الطبيعي أما اذا كان الأمر عارضا لا يستغرق سوى برهة زمنية يسيرة، ولضرورة تقتضى ذلك، فإن ذلك لا يؤثر في اعتبار الحالة اصابة عمل ومن ناحية أخرى فإن تغيير الطريق لا يعتبر توقفا أو انحرافا في جميع الأحوال، حيث أنه يتعين لاعتبار الواقعة كذلك أن تكون أمرا شادا غير مألوف في الحياة العامة ولا يلجا اليها الشخص العادي بالتفكير، وقد حكم هنا أن

قيام المؤمن عليه بتوصيل ابنته الى مدرستها وتوقفه أمام المدرسة وهو فى طريقه العمله انما هو سلوكعادى تواتر عليه الناس فى مصر فى حياتهم اليومية وبالتالي فانهذا السلوك لايعتبر توقف أو انحرافاً.

ونذكر فيما يلي بعض حالات الاصابات التى اعتبرت فى مصر فى حكم اصابة العمل.

- ١ - استدعاء المؤمن عليه من أجازته التى يقضيها بجهة أخرى غير محل اقامته وإصابته بالطريق أثناء ذهابه الى العمل.
- ٢ - عندما ينتقل العامل من محل اقامته الذى أقامته الشركة فى مكان المشروع (مخيم) الى محل اقامته الاصلى لقضاء أجازته أو العودة منها.
- ٣ - عندما تصادف المؤمن عليه ظروف طارئة تضطره الى المبيت فى منزل أحد أفراد أسرته - أى فى غير محل اقامته المعتاد - ويصاب بالطريق أثناء توجهه من مقر الإقامة المؤقت الى محل العمل.
- ٤ - إصابة المؤمن عليه أثناء توجهه من جهة العلاج الى محل الإقامة أو العكس أثناء العجز عن العمل بسبب اصابة عمل.

مرض المهنة:

مرض المهنة هو المرض الذى ينشأ نتيجة اشتغال العامل فى مهنة أو صناعة معينة، ومعنى ذلك أنه يجب أن تكون هناك صلة مباشرة بالمهنة والعمل الذى يزاوله المصاب وبين المرض.

وتشترط بعض الدول لثبوت المرض المهني علاقة سببية فتعرف المرض المهني بأنه كل مرض ينشأ بسبب المهنة التى يزاولها المصاب به أو يرجع الى طبيعة المهنة التى يكون العامل قد زاولها لفترة سابقة على تاريخ الاصابة بالمرض.